تجربة النساء في الفضاء الرقمي في المملكة العربية السعودية

أكتوبر
2023

إعداد: فريق سلامات البحثي

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
سلامات

عرفان وتقدير

الفريق البحثي

تم تنفيذ هذا العمل من قبل الفريق البحثي لمبادرة سلام@. تعمل "سلام@" على تعزيز القدرة على التكيف مع العالم الرقمي والتغلب على تحدياته في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة بين النساء والفتيات.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

المستخلص

شهدت المملكة العربية السعودية تحولات جذرية خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ضوء رؤية 2030. وتمنح العديد من هذه التغييرات للمرأة حقوقا في المجال العام، وحرياتٍ أوسع من أي وقت مضى. إلاّ أن هذه الحرية في الفضاء الرقمي لا تزال مُقيدة بأعراف اجتماعية صارمة، وبتواجد رقمي متصاعد للنساء والرجال على حد سواء.

تستكشف هذه الدراسة مظاهر العنف الرقمي الموجه ضد المرأة في المملكة العربية السعودية، لتحدد سياقه، ومدى انتشاره، وأضراره، وردود الفعل عليه، والأدوات والاليات المتاحة لمواجهته، ثم الحلول المقترح اعتمادها لمكافحة هذا النوع الحديث من العنف.

هي واحدة إذا من الدراسات المتخصصة النادرة في هذا الباب والتي من شأنها أن تساهم في تقديم فهم أعمق وأوفى لهذه الظاهرة من خلال الإنصات لأصوات النساء واستعراض تجاربهن.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

المقدمة : العنف الرقمي الموجه ضد المرأة 9

أسئلة البحث 15

المنهجية 15

النتائج 17

السياقين القانوني والمؤسساتي للمملكة العربية السعودية 17

التعرض للعنف الرقمي :أين وماذا ومن قبل من ولماذا؟ 22

التبعات: أضرار العنف الرقمي الموجه ضد المرأة 29

الحلول الممكنة لمواجهة العنف الرقمي ضد المرأة 38

الخلاصات والتوصيات 41

الملخص التنفيذي

إن العنف ضد المرأة هو آفة عالمية[1] منتشرة في الفضاء الرقمي مثلما هو الحال كذلك على أرض الواقع. وبالنظر إلى طبيعة وحجم وتأثير العنف الرقمي، والمعروف أيضا بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا، فإن استشراءه داخل المجتمعات المحافظة مضطرد مع زيادة استخدام الهواتف الذكية[2]. ويقال إن المرأة في المملكة العربية السعودية مُعرضة لجميع أشكال العنف بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتميزة بالشدة والصرامة[3]؛ إلاّ أن مدى تأثير وشدة هذا العنف يحتاج مزيدا من التناول والدراسة، خاصة ذات الطابع النوعي، وذلك باستطلاع تجارب النساء أنفسهن واللواتي يعشن في المملكة. وعليه، كانت هذه الدراسة.

يهدف هذا البحث إذن إلى استكشاف الأبعاد المختلفة للعنف الرقمي، ومدى انتشاره، وردود الفعل عليه وأضراره، وآليات الدعم المؤسسي والاجتماعي المتاحة للضحايا، والحلول الممكنة للعنف الرقمي الموجه ضد المرأة في المملكة العربية السعودية.

لهذا الغرض، تمت مراجعة الادبيات المتاحة في الموضوع من نصوص وأبحاث، وجرى تثليثها مع معطيات أولية تم تجميعها باستخدام منهجية مختلطة، تشمل الاستبيان الكمي والمقابلات النوعية والمعمقة. وفي هذا الباب، تم اعتماد 140 استبيانا وأجريت مقابلات مع خمسة من السيدات المعنيات بالموضوع بشكل مباشر، بمن فيهن ضحايا العنف الرقمي (الحالات موضوع الدراسة)، إضافة إلى فريق البحث المتشكل من خبراء/خبيرات في الموضوع، والذي كان لرأيهم/هن دور رئيسي في فهم النتائج وتقديم تحليل رصين لها ومقترحات وتوصيات منبثقة عنها.

وتظهر النتائج أن تطبيقات الواتساب والإنستغرام هي الأكثر استخدامًا. واحتلت سناب تشات و إكس (تويتر سابقا) المرتبة الثانية، تلاهما تيكتوك وتيليغرام، على التوالي. كما سُجلت أكثر حالات العنف الرقمي على كل من انستغرام وتويتر، ثم سنابتشات فيوتيوب. ومن المثير للاهتمام، وفقًا لمعطيات هذه الدراسة، أن العنف الرقمي ضد النساء يبدو قليل الانتشار بين أفراد الفئة المستهدفة (الإناث اللواتي يبلغن من العمر 18 عامًا فأكثر والمقيمات داخل المملكة العربية السعودية) مُقارنة بما هو وارد في بحوث ذات طابع كمي أخرى؛[4] وهذه النسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار عدد الرجال والنساء الذين يستخدمون الاتصالات المتنقلة في المملكة العربية السعودية، حيث قالت واحدة من كل أربع نساء أنها واجهت شكلاً من أشكال العنف الرقمي. 41 في المائة ممن أقرين بالتعرض للعنف، قلن بأنهن يخشين التحدث في الموضوع، أولا يرغبن في ذلك.

[1] UN Women. (2020). COVID-19 And Ending Violence Against Women and Girls.

[2] Qahtani, E. A., Shehab, M., & Aljohani, A. (2018). The Effectiveness of Fear Appeals in Increasing Smartphone Locking Behavior among Saudi Arabians. Fourteenth Symposium on Usable Privacy and Security (SOUPS 2018), 31–46.

[3] Afifi, Z. E., Al-Muhaideb, N. S., Hadish, N. F., Ismail, F. I., & Al-Qeamy, F. M. (2011). Domestic violence and its impact on married women's health in Eastern Saudi Arabia. Saudi Med Journal, 32(6), 612–20.

[4] For example, IDRC 2021 research show that 41% of women in KSA say they were subject to violence online because of their gender https://www.cigionline.org/static/documents/Supporting-a-Safer-Internet_SaudiArabia-Findings.pdf

هذه النسبة هي غير مفاجئة أبدا حين يتعلق الأمر بالفئة العمرية المستهدفة، وذلك لأسباب متعددة.

أولاً، تُفضل النساء في السعودية - والرجال كذلك – عدم تحدي الثوابت الاجتماعية والثقافية أو السياسية التي يمليها النظام السياسي الحاكم والمؤسسات الدينية. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن الفضاءات العامة قد فَتَحت أبوابها المؤصدة امام النساء خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة العامة والولوج لمناصب القيادة، من قبيل السماح لهن بقيادة سياراتهن، وشغل مناصب في القطاعين العام والخاص، رغم كل هذا، إلاّ أن القيود الثقافية لاتزال قائمة. والنساء، في الغالب، لا يضعن أنفسهن في مرمى ردود الفعل العنيفة التي قد تنجم عن تحدي الأعراف الاجتماعية من خلال العمل/النضال السياسي أو الدفع في اتجاه الاصلاح المجتمعي.

وهناك سبب آخر قد يفسر هذه النسبة وهو أن النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 18 عامًا هن نسبيا أكثر ثقة في النفس وأقدر على الذود عنها مقارنة بالفتيات الأصغر سنًا، واللواتي من المرجح أن يكن أكثر عرضة للتحرش الجنسي وللعنف الموجه على أساس النوع، بكل أشكاله.

أخيرًا، وكما تظهر هذه الدراسة جليا، فإن للمملكة العربية السعودية نظاما رقميا متطورا يستخدمه المواطنون والمواطنات وأفراد الجالية في الخارج على حد سواء، أصبحت عليه معظم المعاملات مُرقْمَنَة وآلية، فأضحى من السهل جدًا على السلطات المعنية أن تتبع الأنشطة عبر الإنترنت وتحدد من المسؤول عن ماذا. يأتي هذا في إطار سياسة أوسع لمكافحة الإرهاب وإجراءات ضد الفساد متخذة من قبل الحكومة لضمان السلامة السيبرانية/الرقمية لكل مواطني المملكة.

ومع ذلك، فإن امتلاك الأدوات اللازمة لتعقب المخالفين لا يعني بالضرورة توظيفها لجعل العالم الافتراضي أكثر أمانًا للنساء. يصبح الأمر منوطا بالمرأة، ضحية العنف الرقمي لتتقدم بشكاية/شكوى إلى السلطات المعنية، وأيضا في أيد السلطات لأخذ الشكاية/الشكوى على محمل الجد والقيام بشيء حيال ذلك التجاوز أو الأذى الواقع على الضحية.

في سياق هذه الدراسة، قررت أغلب النساء ضحايا العنف الرقمي تجاهل حوادثه والامتناع عن تصعيد الأمور خوفًا من الفضيحة. ولقد أظهرت النتائج أنه كلما زادت حدة/خطورة العنف، إلاّ وقلت فرص التعرض له. فعلى سبيل المثال، كانت التهديدات الجسدية والروابط الضارة والتشهير من بين أنواع التهديدات الأقل تسجيلا. وكانت الأنواع الاقل شيوعًا هي اختراق الحسابات ونشر معطيات الاتصال الشخصية. وعلى الطرف الآخر، تبين ان الإساءة اللفظية والمطاردة وتلقي الصور الفاضحة وإنشاء حسابات وهمية بأسماء الضحايا، هي من أكثر أنواع الأذى التي سجلت المشاركات التعرض لها.

وبخصوص ردة الفعل، وجدت الدراسة أن هناك ارتباطا طرديا ما بين شدة العنف وردة الفعل. إذ لا تقوم المرأة بالتبليغ عن الأذى الرقمي إلا إذا امتد الضرر الواقع عليها إلى الأسرة أو لطخ السمعة؛ أما في خلاف ذلك، فكما ذُكر أعلاه، هن يفضلن التجاهل.

أضف إلى ذلك أن 40 في المائة من المشاركات سجلن أن العنف الرقمي انتقل من/ إلى الواقع، مما يبرز أن حلقة العنف على الانترنيت وخارجه مفرغة. ومثالا على ذلك، قالت إحدى السيدات إن زملائها في العمل قاموا بتعقبها ومطاردتها عبر الإنترنت.

أما فيما يتعلق بتأثير العنف، فقد أبلغت ثلث المشاركات اللواتي عانين من العنف الرقمي عن مخالجتهن أفكارا انتحارية. وقلن إنهن عانين أيضًا من نقص في الثقة، وبدأن في تعديل منشوراتهن، واستخدام أسماء مستعارة، أو تخلين عن وسائل التواصل الاجتماعي تمامًا.

ولقد أثرت الأضرار الكبيرة الأخرى على 20 في المائة من المشاركات، اللواتي عانين من الاكتئاب، ومن العزلة، والمشاكل الصحية، وانعدام الثقة، والأرق ونوبات الهلع، واللوم من قبل أفراد الأسرة. كما ألقت 10 في المائة منهن باللائمة على أنفسهن في العنف الذي تعرضن لهن، وشعرن على إثره بالخجل من النفس. وتأثرت حياة 10 في المائة من المشاركات بشكل خطير، حيث اضطررن إلى تغيير مكان سكناهن أو وظائفهن بسبب العنف. وأشارت إحدى المشاركات والتي تعرضت للعنف الرقمي إلى أنها اضطرت إلى التوقف عن النشر عبر الإنترنت لفترة طويلة، وسافرت إلى الخارج على أمل أن تهدأ الأمور قبل عودتها إلى المنزل. كما أقرت بأن لديها الآن مشاكل ثقة في النفس وفي الاخرين، وأصبحت تتأتأ وتتلعثم عند الكلام، وتخشى التعبير بصدق عن مشاعرها.

وبشكل عام، قالت غالبية المشاركات (70 في المائة) اللواتي تعرضن للعنف الرقمي بأنهن أصبحن أكثر حذراً عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقال ثلثهن بإنهن بدأن في تعديل منشوراتهن أو إلغاء متابعة المعتدين، بينما أصبحت 10 في المائة منهن أكثر حِدية وجدالا عبر الإنترنت.

وفيما يتعلق بمعرفتهن بالدعم والخدمات المتاحة لهن، واستخدامهن/ولُوجهن لهذه الخدمات، قال أكثر من نصف (67 في المائة) اللواتي عانين من العنف الرقمي إنهن يعرفن حقوقهن التي تكفلها النصوص القانونية، على الرغم من أن 22 في المائة منهن فقط استخدمنها فعليا؛ 66 في المائة منهن كن على دراية بالمساطر الرسمية المعتمدة للتبليغ عن حالات العنف الرقمي، إلا ان واحدة فقط هي التي قامت بسلكها/استعمالها. ومثلما سيرد في هذه الدراسة لاحقا، هناك أنظمة دعم رسمية متاحة للضحايا من قبيل الرئاسة العامة للجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبلاغات الأمنية (أو المنصة الموحدة: كلنا امن). ثم إن ثلث المشاركات او أكثر بقليل كن يعلمن بأن بعض منظمات المجتمع المدني تقدم الدعم القانوني والتقني، على الرغم من أنهن لم يستفدن من هذا الدعم قط. وحوالي 10 في المائة من المشاركات أيضا كن على دراية بأن هناك دعم اجتماعي ونفسي علما بأن واحدة فقط هي التي استفادت منه.

وكان من المثير للاهتمام ملاحظة أن ثلث المشاركات فقط هن اللواتي كن على علم بآليات الإبلاغ المتاحة على منصات التواصل الاجتماعي.

ومن حيث المنفعة، رأت 22 في المائة من المشاركات بأن حلول منصات التواصل الاجتماعي هي ذات فائدة. 11 في المائة رأين أن الحلول الحكومية هي أيضا مفيدة. وأشارت نسب مماثلة إلى فائدة علماء النفس والمتخصصين في الأمن السيبراني والأنظمة القانونية. ومع هذا، فإن 22 في المائة من المشاركات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي كن متشائمات للغاية، لاقتناعهن بأنه لا يوجد حل قد يمنع العنف الرقمي او

يحمي الضحايا. ورأت 33 في المائة منهن أن منصات التواصل الاجتماعي بحاجة إلى تغيير الطريقة التي تدار بها الشكايات للحد من تعرض النساء للعنف الرقمي.

وتتقاطع نتائج الاستبيان مع ما أسفرت عنه المقابلات في اعتبار الثقافة الابوية/الذكورية السائدة داخل المجتمع السعودي، والتي تحرم المرأة من حقوقها وحريتها في التعبير عن نفسها، هي السبب الجذري للعنف الرقمي. ورغم أن ممارسات النساء على الانترنيت ليست بالضرورة صِدامية، ومع ان قيادة البلاد لها رؤية تقدمية، إلاّ أن الثقافة المحافظة لم تلحق بالركب ولا تزال هي المُهيمنة. وفي الحقيقة، تشير الخبيرات اللواتي تم الحديث إليهن خلال المقابلات إلى ان العنف الرقمي ضد النساء هو ربما محاولة من الرجال لاستعادة او استرداد سلطتهم على المرأة، وهي السلطة التي يرون أنها تتضاءل بسبب التأثير المزدوج لرؤية القيادة السياسية أعلى الهرم، ونهج التمكين للنساء على مستوى قاعدته.

تقترح نتائج هذه الدراسة عددًا من التوصيات لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء في المملكة العربية السعودية والحد من أضراره، ويتعلق الأمر ب:

1. التنزيل الفعال للقوانين الرقمية باعتماد مقاربة جندرية، ووضع برامج تقدم خدمات مختلفة، بما في ذلك، ذكرا لا حصرا، السلامة الرقمية، والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني المباشر للنساء الضحايا.
2. إنشاء إدارة/جهاز مكلف بتوثيق مختلف أشكال العنف ضد النساء، بما في ذلك الرقمي منه، لتوفير أرقام واحصائيات دقيقة في هذا الباب.
3. توفير مشورة الخبراء والدعم المجاني للنساء من قبل هيئات الدولة مع احترام السرية.
4. احداث برامج تعليمية داخل المدارس والمساجد وعبر وسائل الإعلام تتناول أهمية تواجد المرأة على الانترنيت وحقوقها الرقمية المكفولة والقضايا المتعلقة بالخصوصية وحماية المعطيات.
5. اتاحة مساحات أكبر لمبادرات المجتمع المدني وتشجيع الأفراد، بمن فيهم الباحثين/ثات والخبراء/الخبيرات، على إنشاء منظمات غير حكومية تساهم بمجهوداتها في القضاء على العنف ضد المرأة عن طريق المشاركة الفعالة في إنتاج البحوث والدراسات ودعم ومؤازرة جهود اصلاح السياسات العامة.
6. الضغط على منصات التواصل الاجتماعي، خصوصا انستغرام وإكس (تويتر سابقا)، والتي تقع عليها أكثر حالات العنف الرقمي ضد النساء، للتعامل بجدية أكبر وبفورية مع هذه الحوادث وتحميل الجناة المسؤولية كاملة.
7. على منصات وسائل التواصل الاجتماعي توفير المزيد من الأدوات التقنية وتنظيم حملات توعوية لصالح مستخدميها حول كيفية حماية سلامتهن/هم الرقمية خلال تواجدهم/هن عليها.

وختاما، تُظهر هذه الدراسة أن وجود المرأة على الإنترنت، كمواطنة رقمية، يتهدده فعليا العنف الرقمي. يبدو هذا جليا في حقيقة أن النساء ضحايا العنف أصبحن أكثر حرصا فيما يكتبنه، مضطراتٍ لتعديل منشوراتهن، يستخدمن أسماء مستعارة، وقد يتخلين أحيانًا عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كُلية. ولذلك يتعين بذل جهد أكبر لجعل الإنترنت أكثر أمانًا للنساء في المملكة العربية السعودية.

المقدمة:
العنف الرقمي الموجه ضد المرأة

العنف هو أي فعل يرتكب بهدف أو نية واضحة لإحداث ضرر أو أذى جسدي لشخص آخر.[5] ويُعرَّف أيضًا بأنه عمل ضد شخص يهدد أو يترصد أو يسبب ضررًا جسديًا.[6] وعندما يكون العنف قائما على أساس النوع او موجها ضد المرأة، وهذا أكثر أنواع العنف انتشارا وفقا للأمم المتحدة،[7] فإن استغلال علاقات القوة غير المتكافئة والامتيازات الممنوحة لفئة دون غيرها داخل المجتمع، يصبح أكثر بروزا.

يشير مفهوم العنف ضد المرأة إلى أفعال مختلفة، مثل الاعتداء العاطفي والاعتداء الجسدي والجنسي والتحرش والمطاردة والاغتصاب.[8] وعلى نطاق أوسع، يتم تعريف العنف ضد المرأة على أنه أي عمل عنيف يؤثر بشكل سلبي وغير مبرر على النساء. وتتأثر الشابات أكثر من غيرهن بهذا العنف.[9] فقد تعرضت قرابة 736 مليون امرأة، أي واحدة من كل ثلاث نساء في العالم لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف.[10] وبصفة عامة، يشكل العنف ضد المرأة وباءا كونيا وانتهاكا لحقوق الإنسان يؤثر تأثيرا خطيرا ليس فقط على النساء الضحايا بل أيضا على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. [11]

ويقال إنه في حالات التعافي من العنف الأسري، منحت التكنولوجيا الدعم الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أنها سمحت أيضًا بأشكال مختلفة من التحكم والمطاردة والتحرش والعنف.[12]

فمثلما تربط التكنولوجيا الناس ببعضهم البعض، وتسمح لهم بدعم بعضهم البعض، ومشاركة المعلومات، وطلب المساعدة، وترفع الوعي حول عدد من القضايا، بما في ذلك العنف وحقوق الإنسان، فهي في المقابل تعرض الناس، وبالأخص النساء، لأشكال جديدة من العنف والاذى، وبالتحديد ذاك الذي تسهله التكنولوجيا أو العنف الرقمي الموجه ضد المرأة. وتُظهر الدراسات الحديثة أن النساء، على مستوى العالم، هن أكثر ضحايا العنف الرقمي مقارنة بالرجال، أي أن 73 في المائة من النساء قد تعرضن للعنف و61 في المائة من المعتدين كانوا من الرجال. [13]

---

[5] Gelles, R.J., and M.A. Straus (1979). Determinants of violence in the family: Toward a theoretical integration. In W. R. Burr, F. I. Nye, S. K. Steinmetz, & M. Wilkinson (Eds.), *Contemporary Theories About the Family* (pp. 549-581). New York: Free Press.

[6] Reiss, A. J., Jr., & Roth, J. A. (Eds.) (1993). Understanding and Preventing Violence. Panel on the Understanding and Control of Violent Behavior, Committee on Law and Justice, National Research Council. Washington, D.C.: National Academy Press.

[7] United Nations Population Fund (2021, November).

[8] Crowell, N. A. & Burgess, A. W. (Ed) (1996). *Understanding Violence Against Women*. National Academy Press.

[9] WHO *(World Health Organization)*, 2021. Global, Regional and National Estimates for Intimate Partner Violence Against Women and Global and Regional Estimates for Non-partner Sexual Violence Against Women.

[10] Ibid.

[11] Online and ICT* facilitated violence against women and girls during COVID-19. (2020).

[12] Rabaan, H., Young, L. A., & Dombrowski, L. (2020, December). Daughters of Men: Saudi Women's Sociotechnical Agency Practices in Addressing Domestic Abuse. Proc. ACM Hum.-Comput. Interact. 4, CSCW3, Article 224. https://doi.org/10.1145/3432923

[13] Morales, K. N. V. (n.d.). Online Gender Based Violence Against Women and Girls: Guide of Basic Concepts.

وبوضع العنف الرقمي ضد النساء في سياق التحيز والتمييز الأوسع بين الجنسين، نرى أنه يقع ضمن سلسلة متصلة، ومتعددة التجليات من صنوف العنف ضد المرأة، المتجذرة بعمق في أرض الواقع وفي سياق أوسع من التحيز والتمييز بين الجنسين. [14] ويتضمن أي اتصال غير مرغوب فيه أو فيه نوع من التجاوز، من قبيل إرسال الصور الحميمة، واستقاء المعلومات، والتصيد. ووفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يمكن أن يشمل أيضًا خطاب الكراهية الذي يحمل تهديدا موجها ضد النساء يهدف إلى قمعهن وشيطنتهن. [15]

ويوضح المركز الدولي لحوكمة الابتكار (CIGI) (2023) أنه وبحكم أن "الحقائق" على الإنترنت وفي أرض الواقع هي اليوم مندمجة أكثر من أي وقت مضى، فان نتائج الاثنين وتأثيراتها متقاطعة لا محالة. وإلى جانب الأذى الجسدي، فان التقنيات الرقمية يمكن أن تكون شديدة الضرر لأنها يسرت ارتكاب أنواع جديدة من الإساءة، من قبيل إنتاج المحتوى الإباحي دون موافقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ومقاطع فيديو التزييف العميق مثلا. لذلك، فإن العنف الرقمي ضد النساء وذاك على الواقع هما امتداد لبعضهما البعض.[16]

ونظرًا لأن تأثير العنف على الإنترنت مشابه لتأثير العنف خارجه، فإن العديد من النساء يفرضن رقابة ذاتية على ما ينشرنه ويشاركنه عبر الإنترنت، ويقيدن أنشطتهن، ويتوقفن أحيانًا بشكل تام عن التواجد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا العنف أن يؤذيهن نفسيًا وعقليًا ويثنيهن عن المشاركة السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة رقميا. [17]

ولقد تم الاعتراف بأن هناك نقصًا في فهم خطورة الضرر الناجم عن العنف على الإنترنت، والذي يعتبره الكثيرون غير حقيقي لأنه محض افتراض.[18] وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن العنف الرقمي ضد النساء منتشر على تويتر (اكس حاليا)؛ ولسوء الحظ، قد فشل هذا الموقع (تويتر) في تقريره حول حماية حقوق المستخدمين من النساء من التحقيق الفعال في مثل هذه الحوادث والاستجابة لها. [19] أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه في عام 2021، عانت 60 في المائة من مستخدمات الإنترنت من العنف الرقمي، وتوقفت 44 في المائة من التواجد على الانترنيت .[20]

إن المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية. يبلغ عدد سكانها 34.1 مليون نسمة، 41 في المائة منهم من غير السعوديين. واعتبارًا من يوليو 2023، وفقًا لمجموعة مؤشرات البنك الدولي للتنمية المأخوذة من مصادر معترف بها رسميًا، يمثل السكان الذكور 57.76 في المائة من إجمالي السكان، بينما تمثل الإناث 42.38 في المائة،[21] بمتوسط عمر 29 عامًا. وفي عام 2015، كانت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب هي 99 في المائة، مع عدم وجود فرق ملحوظ بين الجنسين؛ أي أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث تقارب 99 في المائة في كلتا الفئتين. والجدير بالذكر أن نسبة

[14] UN Women (n.d.). Frequently asked questions: Tech-facilitated gender-based violence
[15] Ibid.
[16] CIGI (2023). What Is Technology-Facilitated Violence?
[17] Council of Europe. (n.d.). Cyberviolence Against Women.
[18] Morales, K. N. V. (n.d.). Online Gender Based Violence Against Women and Girls: Guide of Basic Concepts.
[19] Amnesty International. (n.d.). Toxic Twitter – A Toxic Place for Women.
[20] UN Women. Accelerating Efforts To Tackle Online And Technology Facilitated Violence Against Women And Girls (Vawg).
[21] Saudi Arabia - Population, Female (% Of Total) - 2023 Data 2024 Forecast 1960-2022 Historical (tradingeconomics.com)

الإناث اللواتي كن يعرفن القراءة والكتابة في السبعينيات من القرن الماضي لم تكن تتجاوز 2 في المائة.[22] وصل هذا المعدل في عام 2021 إلى 99 في المائة. [23]

ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية(WHO) (2021)، عانت 37 في المائة على الأقل من النساء السعوديات من شكل من أشكال العنف خلال حياتهن. [24] ونتيجة للثقافة التي يهيمن عليها الذكور إلى حد كبير، فإن من شأن الرجال أن يمارسوا السيطرة على النساء.[25] ولا يتم التبليغ عن العنف، وخاصة العنف الأسري، لأسباب اجتماعية عديدة من قبيل "العار أو لوم الذات أو الخوف من مزيد من العنف".[26] ثم هناك نقص في البيانات وعدد من التناقضات فيما يتعلق بقياس "عنف الشريك الحميم". [27] وقد يكون هذا بسبب بعض التقاليد ذات الطبيعة الثقافية أو الدينية والمحرمات/الطابوهات، حيث قد تتجنب النساء المسؤولات عن حماية شرف أسرهن التبليغ عن أي شكل من أشكال العنف أو طلب المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن خوفهن من التعرض للعقاب أو عدم ثقتهن في الآخرين يمكن أن يكون أحد الأسباب الأخرى. وقد وجدت المتخصصة في السياسات الصحية سيزر كيسا هي ومجموعتها البحثية (2023) أن 79 دراسة بحثت في استجابات النساء للعنف الأسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجاءت أعلى نسبة للنساء بدون استجابة في المملكة العربية السعودية (40 إلى 50 في المائة).[28]

ويشير تقرير التنافسية الرقمية العالمي، الذي نُشر على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020، إلى أن المملكة العربية السعودية هي من بين البلدان العشرة الأولى في مجال الالمام/المعرفة الرقمية. [29,] [30]وأظهرت بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2021 أن 89 في المائة من السعوديين لديهم مهارات أساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما يتمتع 76 في المائة على الأقل بمهارات معيارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و 25 في المائة فقط من السعوديين لديهم مهارات متقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتبر الهدف الجديد للمملكة العربية السعودية هو رفع عدد الذين لديهم مهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية ليصل الى 90 في المائة بحلول عام 2024.[31]

إن 100 في المائة من السعوديين (ذكورا وإناثا) يمتلكون هواتف محمولة ولديهم الإنترنت في المنزل.[32] ولعل الأهم أن المملكة العربية السعودية قد فازت بجائزة الاتحاد الدولي للاتصالات عن "برنامج تمكين المرأة في مجال التكنولوجيا". كما أن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (مشروع

---

[22] Nielsen, Hollie. (2019). Literacy in Saudi Arabia: Striving for Excellence.

[23] Digital Empowerment and Inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia (my.gov.sa) (2021).

[24] Alharbi, F. F., Alkheraiji, M. A., Aljumah, A. A., Al-Eissa, M., Qasim, S. S., & Alaqeel, M. K. (2021). Domestic Violence Against Married Women During the COVID-19 Quarantine in Saudi Arabia. *Cureus*, *13*(5), e15231.

[25] Wali, R., Khalil, A., Alattas, R., Foudah, R., Meftah, I., & Sarhan, S. (2020). Prevalence and risk factors of domestic violence in women attending the National Guard Primary Health Care Centers in the Western Region, Saudi Arabia, 2018. *BMC Public Health* 20, 239.

[26] AlDosary, A. H. (2016). Health Impact of Domestic Violence against Saudi Women: Cross Sectional Study. *International Journal of Health Sciences*, *10*(2), 165–173.

[27] Alhalal, E., Ta'an, W. a. F., & Alhalal, H. (2019). Intimate partner violence in Saudi Arabia: A systematic review. *Trauma, Violence & Abuse*.

[28] Kisa, S., Gungor, R., & Kisa, A. (2023). Domestic Violence Against Women in North African and Middle Eastern Countries: A Scoping Review. *Trauma, Violence, & Abuse*, *24*(2), 549–575.

[29] Schwab, K., & Zahidi, S. (2020). The Global Competitiveness Report: How Countries are Performing on the Road to Recovery. World Economic Forum.

[30] Arab News. (2020, December). Saudi Arabia among Top 19 Countries in Digital Literacy: WEF Report.

[31] International Telecommunication Union (ITU). (2023). Digital Development Dashboard: An Overview of the state of the digital development around the world based on IYU data (Saudi Arabia).

[32] Ibid.

تطوير 2007-2023) هو إحدى المبادرات التي تسعى إلى «تحقيق تكامل أعلى لتقنية المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية السعودية» والتي تدعمها عدد من الاستراتيجيات بما في ذلك رؤية السعودية 2030. وبالإشارة إلى منصات التواصل الاجتماعي، فعدد المستخدمين السعوديين لا ينفك يتزايد، والمملكة مصنفة عالميًا من بين أفضل الدول. [33] وقد نقلت البي بي سي (2015) أن "المملكة العربية السعودية لديها أعلى نسبة استخدام لمنصة YouTube في العالم"[34]. بالإضافة إلى ذلك، يحتل السعوديون الصدارة في استخدام اكس (تويتر سابقا)[35] ، ومركزهم السابع في عدد الحسابات لكل مستخدم، والثامن في استخدام السناب تشات، والرابع عشر في استخدام واتساب. [36]

ولفهم العنف الرقمي الذي تعاني منه النساء في المملكة العربية السعودية، يجب أن يتم وضع هذه الظاهرة في السياق التاريخي والثقافي والاقتصادي، وقياسها على ضوء الخطوات التي اتخذتها البلاد لتغيير واقع المرأة من خلال حمايتها وتمكينها.

فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية في عام 1932، على بنية سكانية في مُجملها قبلية، وطبيعة المملكة ما تنفك تتغير باستمرار، خاصة إثر اكتشاف النفط وبداية انتاجه. هذا التغيير كان بطيئًا ولكنه استمر، ولا يزال يُشكل ويعيد تشكيل ثقافة البلد.

وباعتبار السعودية واحدة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ، فإن الأعراف الاجتماعية المحافظة والأدوار الجندرية تحدد هويتها الثقافية. وقياسا على ذلك، فالعلاقات بين الجنسين تتحدد فيها بناءً على المواقع والالتزامات والحقوق والأدوار. [37] وعليه، فإن الثقافة الأبوية في المملكة مرتبطة بالنوع، إذ تحيل النساء على المجال الخاص (المنزل) والرجال على المجال العام. ويُسمح للرجال بلعب (وفي بعض الأحيان التظاهر بلعب) الدور الإيجابي مجتمعيا باعتبارهم هم الحماة أو الأوصياء على النساء؛ ومن ناحية أخرى، ينتظر من المرأة أن تذوذ عن شرفها من خلال الالتزام بالقواعد الاجتماعية المرتبطة بالعفة والفضيلة.[38 40 ,39 ,

إن المجتمع الأبوي السعودي هو نتيجة لتأويل وتطبيق صارمين لمبادئ الشريعة الإسلامية والذي تبنته ودعمته المملكة العربية السعودية منذ نشأتها.[41] ومع ذلك، يعتقد البعض أن النظام الأبوي متجذر، ليس في الدين، ولكن في ثقافة شبه جزيرة العرب، والذي (النظام الابوي/الذكوري) يجب اقتلاعه من خلال التغيير المجتمعي والإصلاح[42,43].

[33] Unified National Platform.(n.d.). Saudi Arabia Wins World Women Empowerment Award.

[34] BBC News. (2015). Saudi Arabia profile - Media.

[35] The Social Clinic (2013). Saudi Arabia Ranks First on Twitter Worldwide.

[36] Arab News (2015). Saudi Social Media Users Ranked 7th in World.

[37] Linjawi, A. (2005). Exploring Reproductive Roles and Attitudes in Saudi Arabia [Unpublished doctoral dissertation]. Florida State University.

[38] Al-Fassi, Hatoon. 2010. Saudi Women: Modernity and Change. In Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution. Edited by Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk. Oxon: Routledge, pp. 157–70.

[39] Dodd, P. C. (1973). Family Honor and the Forces of Change in Arab Society. *International Journal of Middle East Studies*, *4*(1), 40–54.

[40] Hilal, J. (1971). The Management of Male Dominance in Traditional Arab Culture: A tentative Model. *Civilisations*, *21*(1), 85–95.

[41] Hodges, J. (2017) 'Cracking the walls of leadership: women in Saudi Arabia.', Gender in management: an international journal, 32(1), 34-46.

[42] Al-Ahmadi, H. (2011). Challenges facing women leaders in Saudi Arabia. *Hum. Resour. Dev. Int.* 14, 149–166.

[43] Effendi, A. (2003). Enable Workers: An Introduction to the Improvement and Continuous Development (IPA), The Arab Organization for Administrative Development: Riyadh, Saudi Arabia.

وفي المجتمعات المحافظة من قبيل المملكة العربية السعودية، ترتفع حوادث الهجمات والجرائم السيبرانية، باطراد مع ارتفاع استخدام الهواتف الذكية، التي جعلت الوصول إلى النساء والفتيات أمرا سهلا ويسيرا بشكل غير مسبوق مع تمتيع المعتدي بالسرية. وقد استهدفت العديد من هذه الهجمات النساء على وجه الخصوص.[44] وتشعر النساء في المملكة بالقلق على سلامتهن في الفضاء الرقمي الذي يعتبر غير آمن وغير مريح لهن نتيجة للأيديولوجيات التمييزية ضدهن والعنف الذي يعانين منه.[45] ويؤدي قلقهن بشأن الخصوصية إلى تفاقم الممارسات التمييزية التي يواجهنها في الحياة اليومية، مما يضخم من رقابة الأسرة والمجتمع والدولة، ويزيد من شعورهن بعدم الارتياح. [46] إن المرأة بشكل عام، والمرأة السعودية بشكل خاص، أكثر عرضة لجميع أشكال العنف بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية الصارمة، حيث يتوقع منها المجتمع الالتزام وحماية المعايير الاجتماعية، على خلاف النساء غير السعوديات اللواتي يعشن في المملكة العربية السعودية، واللواتي يطلب منهن احترام الثقافة دون الالتزام بها بشكل صارم. فعلى سبيل المثال، انتشر على الانترنيت شريط مصور ظهرت فيه امرأة سعودية ترتدي تنورة قصيرة. أدى ذلك إلى دعوات لاعتقالها بسبب نشرها هذا الفيديو. فالبيئة الرقمية، باعتبارها فضاءا عاما، تحاكي الأعراف الاجتماعية الأبوية التي تضفي الشرعية على العنف وتحمي المعتدي؛ وبالتالي، فهو ليس مكانا آمنا لأنه يسبب أخطارا أخرى بسبب عنصر السرية التي تمنح للجناة (المجهولية). وغالبًا ما يؤدي استخدام المرأة لمنصات التواصل الاجتماعي و"انتهاكها" للأعراف الاجتماعية إلى أشكال مختلفة من العنف والتحرش، سواء على الإنترنت أو خارجه. وبعبارة أخرى، يعكس الفضاء الرقمي ويكثف أشكال التمييز داخل الهيكل الاجتماعي في الواقع، بما في ذلك التحيز الجندري، ثم إن النساء في كل مكان، خاصة في دول الخليج، من بين الضحايا المحتملين لمثل هذا العنف الرقمي.

ولقد أظهرت دراسة أجراها المركز الدولي لحوكمة الابتكار أن 32 في المائة و28 في المائة من النساء والرجال في المملكة العربية السعودية، يعتقدون أن هذا العنف الجديد مشكلة كبيرة جدًا. ولوحظ أن المتزوجين والأكثر تعليماً يعتقدون أن العنف الرقمي ضد النساء هو مشكلة كبيرة للغاية في السعودية (26 في المائة) أكثر من الأشخاص غير المتزوجين ذوي التعليم المتواضع (23 في المائة). وليس من المستغرب أن تتفق المشاركات والمشاركون الأصغر سنًا على أن العنف الرقمي يمثل مشكلة كبيرة جدًا مقارنة بالمشاركين البالغين؛ على سبيل المثال، 31 في المائة من المشاركين هم من الطلاب، مقابل 11 في المائة تم تحديدهم على أنهم متقاعدون. هذه الفجوة متوقعة لأنها تعكس الهوة بين الأجيال داخل المجتمع السعودي والاختلافات على مستوى المعرفة الرقمية.

وجاء في الختام أن 70 في المائة من النساء في المملكة العربية السعودية أشرن إلى أنهن تعرضن لنوع من العنف الرقمي، و41 في المائة اعتقدن أنهن مستهدفات بسبب نوعهن/جنسهن، و 59 في المائة شعرن أن صحتهن العقلية تأثرت سلبًا بالعنف الرقمي. 23 في المائة حذفن حساباتهن من على وسائل التواصل الاجتماعية نتيجة لهذا العنف. [47]

[44] Qahtani, E. A., Shehab, M., & Aljohani, A. (2018). The Effectiveness of Fear Appeals in Increasing Smartphone Locking Behavior among Saudi Arabians. Fourteenth Symposium on Usable Privacy and Security (SOUPS 2018), 31–46.

[45] Dunn, S., Vaillancourt, T., & Brittain, H. (2023). Supporting Safer Digital Spaces. Centre for International Governance Innovation.

[46] Fogel, J., & Nehmad, E. (2009). Internet social network communities: Risk taking, trust, and privacy concerns. *Comput. Hum. Behav.*, 25(1), 153-160.

[47] Supporting a Safer Internet: Saudi ArabiaFindings.

واستطلع تقرير دعم مساحات رقمية أكثر أمانًا تجارب الأفراد على الانترنيت في دول الجنوب، وشمل 18000 مشارك من النساء والرجال من 18 دولة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يوضح هذا التقرير أن النساء، بشكل عام، أبلغن عن حدوث جميع أشكال الأذى عبر الإنترنت وبشكل أكبر (إلى حد ما) من الرجال (59 في المائة مقابل 57 في المائة). [48] وكان النوع/الجنس سببًا للهجوم الذي تعرضن له على الإنترنت؛ أي أن 30 في المائة من النساء أبلغن عن استهدافهن بسبب كونهن نساء، مقابل 16 في المائة من الرجال.

وفيما يتعلق بالاتصال المتكرر غير المرغوب فيه والصور الجنسية غير المرغوب فيها، كانت النساء أكثر استهدافا بكثير (39.4 في المائة و 28.9 في المائة على التوالي) من الرجال (31.3 في المائة و 22.8 في المائة على التوالي). وفي معظم هذه الأشكال من الضرر الرقمي، كان الرجال هم الجناة الأكثر شيوعًا، خاصة حين تكون الضحية امرأة. وفيما يتعلق بأثر هذا الضرر، أبلغت النساء عن نسبة أعلى قليلا من الرجال، أي أن ما يقرب من 30 في المائة من النساء أبلغن عن تأثير سلبي على صحتهن العقلية مقارنة بما يناهز 22 في المائة من الرجال، وفي قدرتهن واستعدادهن للانخراط عبر الإنترنت بحرية ودون الشعور بالتهديد (25 في المائة مقابل 17في المائة)، وفي شعورهن بعدم الأمان الجسدي أثناء التواجد في الفضاء الرقمي (21 في المائة مقابل 16 في المائة)، وفي الرغبة في الموت (16 في المائة مقابل 14 في المائة)، والاستقلالية الجنسية (17 في المائة مقابل 15 في المائة).[49] وأظهرت دراسات أخرى مماثلة أن الرجال يتعرضون للعنف الرقمي تمامًا مثل النساء؛ ومع ذلك، فإن تأثير هذه التجربة على المرأة أمر مقلق. [51,52,50]

[48] Dunn, S., Vaillancourt, T., & Brittain, H. (2023). Supporting Safer Digital Spaces. Centre for International Governance Innovation.
[49] Oxfam International. (2020). Claiming and Reclaiming the Digital World as a Public Space Experiences and insights from feminists in the Middle East and North Africa.
[50] Dunn, S., Vaillancourt, T., & Brittain, H. (2023). Supporting Safer Digital Spaces. Centre for International Governance Innovation.
[51] Vogels, E. A. (2021). The State of Online Harassment. Pew Research Center.
[52] Henry, N., McGlynn, C., Flynn, A., Johnson, K., Powell, A., & Scott, A. J. (2020). *Image-based Sexual Abuse: A Study on the Causes and Consequences of Non-consensual Nude or Sexual Imagery*. New York, NY: Routledge.

أسئلة البحث

وفي علاقة هذه الدراسة بالأدبيات التي تم اعتمادها، هدف البحث إلى فهم انتشار، وأبعاد، ومدى الضرر، والحلول المحتملة للعنف الرقمي ضد النساء في المملكة العربية السعودية من خلال الانصات إلى أصوات النساء وتجاربهن. وهو يروم على وجه الخصوص الإجابة على أسئلة البحث التالية:

1. إلى أي مدى تتعرض النساء للعنف الرقمي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي أكثر أشكال العنف الرقمي ضد النساء شيوعًا؟
3. ما هي القوى المحركة وراء ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء؟
4. ما هي ردود فعل النساء على حوادث العنف الرقمي الذي يستهدفهن على وجه الخصوص؟
5. ما هي تأثيرات هذا النوع من العنف عليهن، وما أنظمة الدعم المتاحة لهن؟
6. ما هي الحلول المتاحة للمرأة للحد من العنف الرقمي وحمايتها منه؟
7. ما هي التوصيات العملية وتلك المتعلقة بالسياسات العمومية اللازمة لتعزيز بيئة آمنة للنساء والفتيات على الانترنيت؟

المنهجية

بالإضافة إلى استعراض ومراجعة شاملة للأدبيات المتاحة في موضوع العنف الرقمي ضد النساء، فقد تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال نهج مختلط الأساليب: استبيان استقصائي كمي يتضمن أسئلة مفتوحة، الى جانب مقابلات نوعية شبه مهيكلة. وشمل الاستبيان 27 سؤالا، كان العديد منها متعدد الخيارات. وتم تقسيمه إلى جزئين. جمع الأول (9 أسئلة) بيانات تتعلق بالمشاركات (6 أسئلة)، وأنشطتهن على الإنترنت (سؤالين)، واستقصى الأخير، والذي كان سؤالا حاسما إما للمضي قدما إلى الجزء الثاني من الدراسة الاستقصائية أو لا، عمّا إذا كانت المشاركة قد تعرضت للعنف الرقمي من قبل، فإذا كانت الإجابة "نعم"، فإن القسم الثاني (18 سؤالا) كان شاملاً وفيه مجال للردود المفتوحة حتى يتم تجميع المعلومات المتعلقة بتجارب المشاركات مع العنف الرقمي، بما في ذلك على منصات التواصل الاجتماعية المستخدمة بشكل متكرر وأنواع أنشطتهن عبر الإنترنت وتفاصيل أخرى حول العنف الرقمي الذي تم التعرض له: أشكاله وشيوعه وأسبابه وردود الفعل عليه وآثاره والحلول الممكنة لمكافحته.

تم إجراء استطلاع الرأي خلال الفترة ما بين 9 يونيو إلى 10 يوليو 2023، واستهدف النساء المقيمات في المملكة العربية السعودية (شمل سعوديات وغير سعوديات). وحتى يتسع الاستبيان لأكبر عدد ممكن، تم استخدام جهات اتصال شخصية، ووسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام تقنية كرة الثلج لاستقطاب 60 امرأة سعودية ومقيمة بشكل عشوائي وتطوعي. ولقد اعتمدت استراتيجية كرة الثلج على انتقاء 140 مشاركة.

ومن الجدير بالذكر أن السؤال المتعلق عما إذا كانت النساء قد تعرضن للعنف الرقمي هو السؤال الذي قررت 18 مشاركة عدم الإجابة عليه والانسحاب من الاستطلاع عنده. كما لم ترِد ثلثا اللواتي اعترفن بتعرضهن للعنف، الإجابة عن السؤال المتعلق بتفاصيل الحادث. علاوة على ذلك، لم تكن الكثير من المشاركات غير السعوديات على استعداد للمشاركة في هذه الدراسة. ولقد حاول فريق البحث الاتصال ببعضهن من خلال منتديات المغتربين، وبشكل شخصي ومباشر، ولكن تم رفض معظم الدعوات.

ولضمان جودة الدراسة الاستقصائية وخلوها من الأخطاء، قام خبيران بقراءة الأسئلة ومراجعتها وقدما تعليقات قيمة. ولقد أخذت جميع تلك الملاحظات في الاعتبار عند تنقيح الاستبيان وقبل إجراء الدراسة التجريبية التي تم تنظيمها لضمان صحة ووضوح الاسئلة، وضمت 10 مشاركات. ولقد توصلت الدراسة التجريبية إلى أن الاستبيان في عمومه واضح، وأن جميع اسئلته كانت ذات صلة، على الرغم من أنه تم تغيير بعض العناصر وتعديلها تبعا لتعليقات المشاركات في الدراسة التجريبية. فعلى سبيل المثال، تم تحديث السؤال المتعلق بالوضع الوظيفي للمشاركات ليشمل المشتغلات المستقلات (اللواتي يعملن لحسابهن الخاص)، وتم تحديث السؤال المتعلق بطلب المساعدة عند مواجهة العنف الرقمي ليصبح اختياريًا، وتمت إضافة سؤال يستفسر عن صورة الملف الشخصي والاسم.

وتضمنت الأداة الثانية لجمع البيانات مقابلات شبه مهيكلة مع الخبراء والضحايا وركزت على التحقق من صحة نتائج الاستبيان وتوسيع النتائج من خلال التعرف على خبراتهن وآرائهن للحصول على رؤية أشمل لظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة في السعودية. ولسوء الحظ، لم تكن المشاركات في الدراسة الاستقصائية على استعداد للمشاركة في المقابلات، باستثناء ثلاثة منهن. وقد يوضح هذا كيف أن النساء غير مستعدات لمناقشة مثل هذه التجارب لأسباب ثقافية عديدة (وربما نفسية كذلك). وباعتماد أسئلة مماثلة كما في الاستبيان، وافقت خمس مشاركات (ضحية/ناجية من العنف الرقمي، مؤثرة تعرضت للعنف الرقمي، خبيرة في علم الاجتماع، خبيرة تسويق رقمي، وخبيرة في العنف الرقمي ضد النساء)، وافقن جميعا على اجراء مقابلات متعمقة من خلال تطبيقي زووم والواتساب لتقديم فهم أفضل لتجربتهن والكشف عن الأسباب المحتملة لما تعرضن له، والأضرار المترتبة عنها والحلول المقترحة. ولقد تم تشجيع المشاركات في المقابلات على مشاركة تجاربهن، وقصص غيرهن من مستخدماتٍ (لوسائل التواصل الاجتماعي) اخريات يعرفنهن، ووجهات نظرهن في الموضوع.

ولحماية هوياتهن، تم اعتماد السرية خلال المقابلات؛ وبالتالي، يشار إليهن في هذه الدراسة بالأسماء: A1 و A2 و A3 و A4 و A5 . ويشير الحرف اللاتيني A الى لفظة Anonymous أي مجهول .

ولقد وقعت ثلاثة منهن على استمارات الموافقة على النشر، وقررت اثنتان إعطاء موافقتهما على المشاركة شفاهيا فقط، مما يشير إلى أثر القوانين الصارمة ومظاهر الرقابة المؤسسية في البلاد.

النتائج

السياقين القانوني والمؤسساتي للمملكة العربية السعودية

على الرغم من التطور السريع للمشهد العام في اتجاه التغيير، لا تزال المرأة في المجتمع السعودي تعاني من بعض الممارسات والعادات التمييزية لقوانين الأسرة غير المدونة، وخاصة تلك المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال، مما يؤدي بالضرورة إلى التطبيع مع التحيز.[53] وبناء على ذلك، اتخذت المملكة العربية السعودية تدريجيا تدابير لحماية النساء والفتيات. ففي عام 2013، تم إدخال نظام الحماية من الإيذاء لتجريم جميع أشكال العنف الأسري، من قبيل الإهمال والاعتداء الجسدي أو الجنسي أو النفسي.[54] علاوة على ذلك، أنشأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، خدمة البلاغات [55] عن العنف الأسري من أجل "تزويد المواطنين والمقيمين بإمكانية الحصول على المساعدة إذا تعرضوا أو أي شخص آخر للأذى من خلال الابلاغ عن سوء المعاملة إما عن طريق التبليغ أو الاتصال بمركز بلاغات العنف الاسري (1919)"، بهدف إعطاء الأولوية لسلامة الناس. وهذه الخدمة "تهم جميع البلاغات المتعلقة بالعنف الأسري داخل الأسرة، سواء من المواطنين أو المقيمين، وتخدم النساء من جميع الفئات العمرية داخل الأسرة، والأطفال دون سن الثامنة عشرة، داخل الأسرة وخارجها، والمسنين من سن الستين وما فوق داخل الأسرة، والأشخاص ذوي الإعاقة".[56]

ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة السعودية العديد من الخطوات لمعالجة هذه القضية من خلال إشراك النساء في عدد من المجالس المختلطة بين الجنسين، مثل المجلس الاستشاري الملكي والبلديات والغرف التجارية، وقامت أيضا بتقديم منح دراسية للنساء في المجالات التي يهيمن عليها الذكور، مثل القانون والهندسة.[57] وفي عام 2013، تم تعيين 30 امرأة في مجلس الشورى، وهو أعلى مجلس استشاري في البلاد. أضف إلى ذلك، أنه في عام 2015، ولأول مرة، سُمح للنساء بالمشاركة (التصويت والترشح) في انتخابات المجالس البلدية.[58]

أما في الآونة الأخيرة، فقد أسست قيادة البلاد لما بات يعرف برؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تغيير المجتمع السعودي. ولقد أعانت هذه الرؤية النساء على تجاوز العديد من الطابوهات ومكنتهن من تولي مناصب قيادية واتخاذ قرارات حياتهن اليومية

[53] Alhabdan, S. (2015). Domestic Violence in Saudi Arabia [Unpublished doctoral dissertation]. Indiana University.
[54] Ibid.
[55] Reporting domestic violence | Ministry of Human Resources and Social Development (hrsd.gov.sa)
[56] Alhabdan, S. (2015). Domestic Violence in Saudi Arabia [Unpublished doctoral dissertation]. Indiana University.
[57] Thompson, M. C. (2015). Saudi women leaders: challenges and opportunities. *Journal of Arabian Studies*, 5, 15-36. doi:10.1080/21534764.2015.1050880
[58] Human Rights Watch (2017). Saudi Arabia: End Male Guardianship.

بمفردهن.[59, 60]. وعلى الرغم من تحسن مؤشر الفجوة ما بين الجنسين ليصل قرابة 0.92 في المائة منذ عام 2007،[61] فقد احتلت المملكة المرتبة 131 من أصل 146 دولة على مستوى العالم، مما يجعلها الدولة 15 الاسوأ بالنسبة للنساء.[62] ومع ذلك، فإن هذا المؤشر مضلل إلى حد ما لأنه تجميع لأربعة مكونات: التعليم، والاقتصاد، والصحة، والسياسة. ففيما يتعلق بالتعليم والصحة، تتمتع المرأة في المملكة العربية السعودية بنفس الحقوق تقريبًا مثلها مثل الرجل بنسبة 99 في المائة و 96 في المائة على التوالي. أما فيما يتعلق بالاقتصاد، فتتمتع المرأة بنصف وضع الرجل في مختلف المجالات الاقتصادية، وهو ما يقل قليلا عن المتوسط العالمي. الاّ أنه حين يتعلق الأمر بالحقوق السياسية للمرأة السعودية، فإن انعدام التكافؤ بين الجنسين يقارب 100 في المائة، مما يعني أن النساء بالكاد تتمتعن بأي حقوق سياسية مقارنة بالرجال، وهذا ما يجعل مؤشر الفجوة ما بين الجنسيين في البلاد يضع المملكة في ذيل القائمة.

بناء على ذلك، جاءت رؤية السعودية 2030 لتدفع في اتجاه اعتماد نسخة أكثر اعتدالًا للإسلام، قادرة على معالجة تحديات العصر الحديث. وقد قامت المملكة بتنزيل حازم للعديد من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية وحققت نجاحًا كبيرًا على مستوى الحوكمة/الحكامة وزيادة كفاءة القطاع العام. [63]

وقد جرت العادة على أن يتم فرض الأعراف الإسلامية المحافظة على الحياة اليومية للسعوديين من قبل لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروفة باسم "الشرطة الدينية "(الحياء). وفي محاولة لتحويل المجتمع من مجتمع ديني/إسلامي إلى مجتمع مدني تحكمه القوانين، في أبريل 2016، حد الملك سلمان بن عبد العزيز من سلطة ونفوذ الشرطة الدينية بالتزامن مع إعلان الرؤية السعودية 2030 وهيئة كبار العلماء كذلك.[64]

ولتسريع الإصلاحات الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الجنسين، صدر أمر ملكي يسمح للمرأة بقيادة السيارة في يونيو 2018. كما تم رفع الحظر المفروض على سفر النساء دون موافقة وليهن، وتم إصلاح قوانين الولاية لإعادة تشكيل المجتمع السعودي وفق مفاهيم مدنية تحكمها قوانين غير متحيزة وغير تمييزية.

إن الفصل بين الجنسين في مكان العمل هو الذي تسبب في انحسار تواجد النساء في سوق العمل. ولهذا توقفت المملكة العربية السعودية عن فرض الفصل بين الجنسين. وعلى النقيض من ذلك، يُسمح الآن بالاختلاط في أماكن العمل وخلال المناسبات الاجتماعية والرياضية، ويتم تشجيع إتاحة الفرص للنساء للترشح لمناصب وأدوار ادارية عليا والحصول عليها.[65] والجدير بالذكر أن هذا الفصل لا يعني بالنسبة للعديد من النساء السعوديات أن مركزهن الاجتماعي أقل.[66] على العكس من ذلك، يعتقدن أن هذا الفصل بين الجنسين يوفر لهن المزيد من المزايا المهنية ومنافسة أقل مع نظرائهم الذكور سواء تعلق الامر بالعمل

[59] Wali, R., Khalil, A., Alattas, R., Foudah, R., Meftah, I., & Sarhan, S. (2020). Prevalence and risk factors of domestic violence in women attending the National Guard Primary Health Care Centers in the Western Region, Saudi Arabia, 2018. BMC Public Health 20, 239.

[60] Alghamdi, A. K. H., Alsaadi, R.K., Alwadey, A.A., Najdi, E.A. (2022). Saudi Arabia's Vision 2030's Compatibility with Women and Children's Contributions to National Development. *Interchange*, *53*, 193–214.

[61] Knoema, (2022). Saudi Arabia - Global Gender Gap Index.

[62] World Economic Forum, (2023). Global Gender Gap Report.

[63] Habibi, Nader. (2019). Implementing Saudi Arabia's Vision 2030: An Interim Balance Sheet. Middle East Brief, 127:1–9.

[64] Knoema, (2022). Saudi Arabia - Global Gender Gap Index.

[65] Doumato, E. (2010). Saudi Arabia. In Sanja Kelly and Julia Breslin (Eds.), *Women's Rights in the Middle East and North Africa* (pp. 2-30). New York: Freedom House.

[66] Huyette, (1985). Political Adaptation in Saudi Arabia: A Study of the Council of Ministry. Colorado: Westview Press.

أو الدراسة. [67] ولعل الأهم من ذلك، أنه في اليوم العالمي للمرأة، تم سن أول قانون للأحوال الشخصية (PSL)في المملكة العربية السعودية كجزء من حزمة من الإصلاحات التشريعية للحفاظ على الحقوق، وتعزيز مبادئ العدالة، وإنفاذ الشفافية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإنشاء مجتمع مدني قائم على القوانين بدلاً من التشريعات التي تهيمن عليها القراءة الذكورية للشريعة المنبثقة من التفسيرات والتأويلات للنصوص الدينية.

وقد تم رفع قانون الولاية في سنة 2019 للنساء فوق سن 21 عامًا. ففي السابق، كان هذا القانون مدونا بشكل رسمي، وكانت كل امرأة سعودية، بغض النظر عن العمر، تخضع لسلطة وليها من الذكور، الذي غالبًا ما يكون والدها أو زوجها، والتي كانت لديهم سلطة اتخاذ القرارات أو، في أفضل الأحوال، تنفيذها نيابة عنها. ولعل هذا القانون لايزال ممارسا داخل بعض الأسر إلأ انه رسميا قد تم استبعاده/الغاءه من قوانين البلاد[68].

ومنذ عام 2007، كان تعزيز المعرفة والمهارات الرقمية أولوية حكومية وأصبح لاحقًا جزءًا لا يتجزأ من رؤية 2030،[69] وهي مبادرة تحول رقمي تُعرف باسم «Digital Saudi 2030» لإنشاء مجتمع رقمي نابض بالحياة في العالم الرقمي سريع التطور. وقامت المملكة العربية السعودية ببناء منصة شاملة للخدمات الإلكترونية ورقمنة الحكومة، بما في ذلك استراتيجيات الأمن السيبراني لحماية مصالحها ومواطنيها [70] وتحسين المهارات الرقمية للشباب والمعرفة التكنولوجية ومهارات القيادة والمهارات الرقمية ذات الصلة من خلال برامج مختلفة. لذا، فمن الممكن إنشاء مساحة رقمية آمنة للنساء من خلال النظر في تدابير السلامة والقوانين واللوائح.

وفي القانون السعودي، يندرج الحصول على المعلومات، بما في ذلك أي مواد تتعلق بالحياة الخاصة للشخص و/أو نشرها لغرض التشهير أو الضرر، ضمن نطاق الجرائم الإلكترونية/السبرانية. وقد أطلقت البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية [71] خدمة إلكترونية ، وخط مساعدة لضحايا الجرائم الإلكترونية إضافة الى خدمة بريد إلكتروني. وتم إنشاء خدمة إلكترونية لمكافحة الابتزاز [72] من قبل الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمكافحة أي تهديد (رقمي) أو ابتزاز للفرد من خلال الصور أو المحادثات أو العلاقات المحظورة، لحمله (الفرد) على ارتكاب فعل فاضح أو إرسال الأموال، سواء كان ذكرًا أو أنثى، أو من نفس الجنس، معروفا كان أو غير معروف. كما تم توسيع دور خط المساعدة (1909) ليشمل التبليغ عن الابتزاز الرقمي بالإضافة إلى العنف الأسري. والأهم من ذلك، أنه يمكن التبليغ كذلك عن جرائم مثل الاحتيال سواء الذي يحدث على أرض الواقع أو ذاك الرقمي، أو التهديد، أو التشهير، أو

[67] Fakhro, M. (1996). Gulf women and Islamic Law. In M. Yamani (Ed). Feminism and Islam: Legal and Literary Perspectives, (pp.251-262). New York: New York University Press.

[68] *Amnesty International*. (2023). 'Saudi Arabia: New Personal Status Law.'

[69] Alghamdi, A. K. H., Alsaadi, R.K., Alwadey, A.A., Najdi, E.A. (2022). Saudi Arabia's Vision 2030's Compatibility with Women and Children's Contributions to National Development. *Interchange*, *53*, 193–214.

[70] InvestGlass (2023, 14 May). Digital Saudi 2023: Envisioning A Technologically Advanced Future.

[71] Saudi Arabia's National Unified Portal for Government Services (my.gov.sa)

[72] *Unified National Platform*. Anti-extortion Service.

القرصنة، أو التنمر، أو الابتزاز، أو الاعتداء على شخص ما، أو شرفه، أو أمواله [73] باستخدام خدمة البلاغات الأمنية (Kollona Amn).[74]

ولمكافحة أي إساءة استخدام للتكنولوجيا خلال مسيرة تحولها الرقمي، كانت المملكة العربية السعودية من بين أوائل البلدان في الشرق الأوسط التي أدخلت قوانين خاصة بالإنترنت لتأطير وضبط النشاط الرقمي، وذلك منذ سنة 2008. فقد قامت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنزيل 16 مادة تتعلق باستخدام الإنترنت، بما في ذلك "عقوبات قانونية صارمة وغرامة لمشغلي المواقع الإلكترونية الذين يناصرون الإرهاب أو يدعمونه؛ والاحتيال المالي أو انتهاك الخصوصية؛ او توزيع المواد الإباحية أو غيرها من المواد التي تنتهك القانون العام". [75]

واستلزمت رؤية الوزارة (وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السعودية) لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير المجتمع القائم على الإنترنت للسماح للمواطنين باستخدام الإنترنت وأدوات التكنولوجيا المختلفة ولتحسين "الكفاءة والإنتاجية وجودة المنتجات والخدمات". وتعد هيئة الاتصالات والفضاء والتكنولوجيا (CSTC) في المملكة العربية السعودية من بين أكثر الجهات التنظيمية تقدمًا في الشرق الأوسط.[76] علاوة على ذلك، تفرض رؤية السعودية 2030 وضع قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية. [77]

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال (حوالي 134,000 USD)، أو بإحدى هاتين العقوبتين ؛ كلُّ شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

1. التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي – دون مسوغ نظامي صحيح - أو التقاطه أو اعتراضه.
2. الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.
3. الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع الكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
4. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.
5. التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم ، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

[73] Police Declaration (Kollona Amn) (my.gov.sa)
[74] Abdullah, N. (2020, December). Saudi Human Rights: Crimes that Require Arrest.
[75] International Telecommunication Union. (2009). Information Society Statistical Profiles 2009: Arab States.
[76] Police Declaration (*Kollona Amn*) (my.gov.sa)
[77] Anti-Cyber Crime Law. (2007). Bureau of Experts at the Council of Ministers.

وبالإضافة إلى سن تشريعات وفرض عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الأفعال، فلدى المملكة العربية السعودية عدد من المبادرات والكيانات لمعالجة هذه المسائل. واتخذت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مجموعة من التدابير لتمكينها من مكافحة أي شكل من أشكال الابتزاز أو التهديد سواء كان ضد الرجل أو المرأة. [78] وكما تبين من خلال المقابلات، فإن نظم واليات الدعم المختلفة ليست مفيدة. لذلك، وجب تفعيلها لتلبية احتياجات الضحايا.

ويعاقب القانون السعودي على الابتزاز الإلكتروني بالسجن والغرامات.[79] وبحسب الدوسري (2022)، وهو محام سعودي، فإن الضحايا الذين يتعرضون لمثل هذا الابتزاز والابتزاز الرقمي تحثهم الحكومة على عدم الاستسلام لمطالب المبتز؛ بل على العكس من ذلك، يجب عليهم تقديم شكاية إلى السلطات المعنية من قبيل مراكز الشرطة و/أو لجنة الأمر بالمعروف، والتي سترسل هذه التقارير إلى النيابة العامة للتحقيق وجمع الأدلة لإرسالها إلى المحكمة ومعاقبة مرتكبي أي ابتزاز رقمي في المملكة العربية السعودية أو خارجها. [80] وبالنسبة للنساء على وجه الخصوص، فمن شأن هذه الأداة حمايتهن من الابتزاز والإساءة الرقمية لبيانات المستخدمين عبر الإنترنت، بما في ذلك صورهن الشخصية ومعطياتهن الخاصة.

ولقد استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة وسخاء في التقنيات الجديدة [81] وبسبب طبيعة الإنترنت، تم فرض رقابة على مئات المواقع ولا يزال العديد منها في المملكة العربية السعودية [82] محظورا للحفاظ على الثقافة والقيم والوقوف في وجه اي معلومات او مواد غير مرغوب فيها.[83] والحقيقة أنه غالبًا ما توصف الرقابة في المملكة العربية السعودية بأنها لا هوادة فيها. [84] فقد أفادت الصحفيات السعوديات بترددهن في النشر عبر الإنترنت بسبب اللوائح الصارمة التي تحكم المحتوى الرقمي في البلاد، وقلقهن بشأن الوقوع عن غير قصد في المحظور وارتكاب أي من الجرائم الإلكترونية المذكورة أعلاه وخرق القانون. [85]

أما فيما يتعلق بمبادرات المجتمع المدني، فهناك عدد من المحامين المطلعين على مثل هذه الحالات، والذين يديرون مواقع على شبكة الإنترنت لتثقيف النساء بشأن ما يجب فعله وكيفية الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، بما في ذلك تقديم المشورة القانونية مجانا لهن. [86] وهناك أيضًا فريق نخبة سعودي لمكافحة الابتزاز الرقمي يضم محامين ومستشارين قانونيين مهرة في التعامل مع قضايا الابتزاز والتهديدات الإلكترونية والرقمية، والقادرين على حل مثل هذه القضايا بسرية تامة وعلى تقديم المساعدة والتوجيه للضحايا حول طرق التبليغ عن الابتزاز. [87] ولقد قاموا بنشر مقالات في الموضوع لتثقيف المواطنين قصد تجنب التعرض

[78] Abdullah, N. (2020, December). Saudi Human Rights: Crimes that Require Arrest.
[79] Find KSA Law. (n.d.). Punishment for blackmailing girls in Saudi Arabia.
[80] Anti-Cyber Crime Law. (2007). Bureau of Experts at the Council of Ministers.
[81] Lynch, J. (2022). Iron net: Digital repression in the Middle East and North Africa. European Council of Foreign Relations.
[82] Albugami, S., & Ahmed, V. (2016, January 24). Effects of culture and religion on the use of ICT in the Saudi education system [Presentation]. Institute of Research Engineers and Scientists 25th International Conference, Istanbul, Turkey.
[83] Al-Saggaf, Y., & Begg, M. M. (2004). Online communities versus offline communities in the Arab/Muslim world. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, 2(1), 41–54.
[84] Porutiu, T. (2022). Censorship in Saudi Arabia: How to Get Around It. VPN Overview.
[85] Aljuaid, K. (2020). *Media in Saudi Arabia: The challenge for female journalists* (unpublished doctoral dissertation). University of Bedfordshire.
[86] Ibid Find KSA Law. (n.d.). Punishment for blackmailing girls in Saudi Arabia.
[87] Combating Digital Extortion.

للأذى والابتزاز عبر الإنترنت. ينضاف إلى كل ذلك، عدد من البرامج التلفزيونية التي تروم توعية المواطنين والمقيمين بشأن الابتزاز الإلكتروني وكيفية تجنب مثل هذه الحوادث والإبلاغ عنها.

ولقد لوحظ في الشرق الأوسط موقف محترس من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك التي تتلقى دعما أجنبيا. إلا أن غياب مثل هذه المنظمات المحلية في المملكة العربية السعودية يضر بالمجتمع، حيث يمكن لها أن تساعد الدولة وتدعمها في مواجهة ومعالجة هذه المشاكل الاجتماعية. [88]

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلت لتطوير نظام رقمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك العنف الرقمي، الا أنه من الصعب تقديم تقييم رصين لوضعية النساء داخل الفضاء الرقمي في المملكة العربية السعودية، فلسوء الحظ، لا توجد إحصائيات أو تقارير رسمية متاحة للجمهور عن عدد الحالات ونوع جنس الضحايا فيما يتعلق بالعنف الأسري أو الرقمي، على الرغم من انتشار هذا النوع من العنف (الأسري). [89] وفي عام 2012، قُدِّر عدد ضحايا الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية بأكثر من 3.6 مليون شخص.[90]

وقد يرجع هذا النقص في الإحصائيات جزئيًا إلى أن النساء "يترددن في الكشف عن تعرضهن للإيذاء بسبب عدة عوامل، أحدها إنقاذ الأسرة من الانهيار والشعور بالخجل". وبناء على ذلك، قد يشكل العنف الرقمي، ولا سيما الابتزاز، مشكلة خطيرة في المملكة؛ وإلا لما كان من الضروري فرض غرامات باهظة وعقوبات صارمة.

التعرض للعنف الرقمي :أين وماذا ومن قبل من ولماذا؟

لعل عدم انتشار العنف الرقمي ضد النساء في المملكة العربية السعودية مرده أن الأدوات الحكومية المقدمة فعالة وناجحة .وتعتبر المنصات الأكثر استخدامًا من قبل 85 في المائة من المشاركات هي واتساب وانستغرام، كما هو موضح في الرسم البياني رقم 1. بينما جاءت سناب تشات و تويتر في المراكز التي تلتها (75 في المائة و 70 في المائة على التوالي)، تلتهما تيك توك و تلغرام ب 50 في المائة لكل منها. وفي حين انسحبت نصف المشاركات من استطلاع الرأي، استمر النصف الآخر في الإشارة إلى أن معظم أعمال العنف التي تعرضن لها حدثت على انستغرام (40٪) و تويتر (30٪) ، ثم سناب تشات و يوتيوب ب 20 في المائة لكل منها.

[88] Cook, S. (2018). The Real Reason the Middle East Hates NGOs. Foreign Policy.

[89] Wali, R., Khalil, A., Alattas, R., Foudah, R., Meftah, I., & Sarhan, S. (2020). Prevalence and risk factors of domestic violence in women attending the National Guard Primary Health Care Centers in the Western Region, Saudi Arabia, 2018. *BMC Public Health* 20, 239.

[90]Elnaim, B. (2013). Cyber Crime in Kingdom of Saudi Arabia: The Threat Today and the Expected Future. Information and Knowledge Management, 3(12), 14-18.

الرسم البياني رقم 1: المنصات الاجتماعية الأكثر استخداما في المملكة العربية السعودية

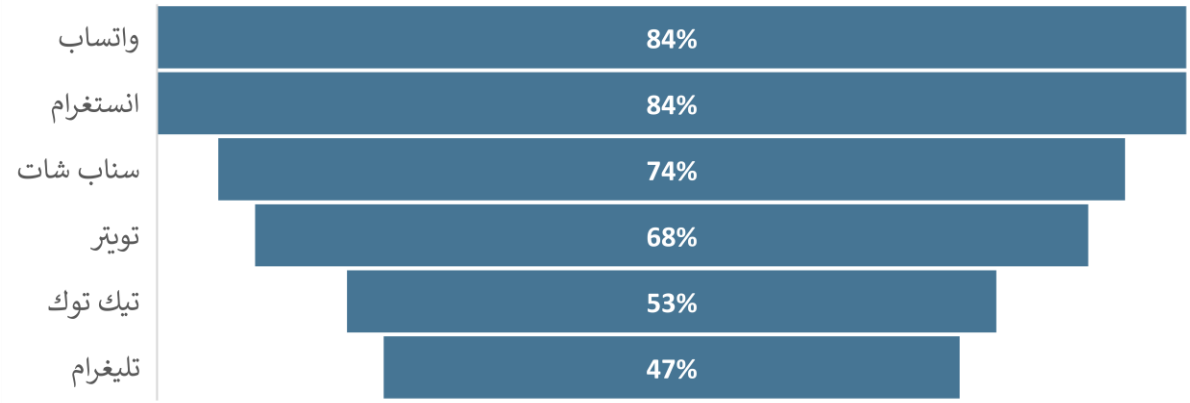

أظهر الاستطلاع في هذه الدراسة أن غالبية المشاركات (60 في المائة) أشرن إلى أنهن لم يختبرن أي عنف رقمي على منصات التواصل الاجتماعي (انظر الرسم البياني رقم 2). ومع ذلك، اعترفت 15 في المائة بأنهن لم يختبرن ذلك لأنهن اتخذن احتياطات السلامة الشخصية، مما يدل على أنهن على دراية بالتهديدات المحتملة على الإنترنت. واعترفت 14 في المائة فقط بأنهم تعرضن للعنف الرقمي . ورأت بعضهن بأنهن ربما تعرضن للعنف الرقمي لكنهن كن يخشين مناقشة الموضوع (5 في المائة) أو لا يردن مناقشته (6 في المائة). ووفقًا لذلك، يمكن القول بأن 25 في المائة قد عانين من العنف الرقمي وأن 14 في المائة فقط أقرين بذلك.

الرسم البياني رقم 2: نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي في المملكة العربية السعودية

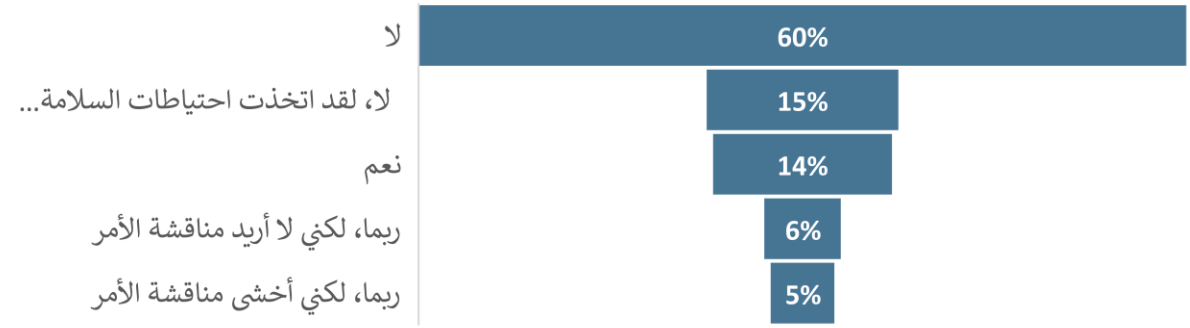

إن نسبة الإقرار بالتعرض للعنف المنخفضة هذه ليست مفاجئة، بالنظر إلى القيود الثقافية التي قد تعاني منها النساء. ولعل الأهم من ذلك، أن النسبة المنخفضة للواتي عانين من العنف الرقمي قد يكون مرده أن هذه الظاهرة هي جديدة ومتنامية، أو يمكن للمرء أن يقول إن القوانين والعقوبات السعودية الصارمة التي قد تثني بعض النساء عن التواجد رقميا، ربما تمنع وتثني أيضا الكثيرين عن مضايقة النساء أو ممارسة أي نوع من العنف ضدهن. تجدر الإشارة إلى أن سؤال ما إذا كانت المشاركات قد تعرضن للعنف الرقمي كانت بهدف الغربلة، مما سيسمح فقط للواتي اختبرن العنف الرقمي بالاستمرار. وقد لا تكون المشاركات على علم بهذا النوع من العنف أو خطورته، وقد يكون السبب هو التطبيع مع بعض الممارسات حتى صار من الصعب بالنسبة لهن التعرف عليه (العنف). والحقيقة أنهن لو كن على دراية به، لما شكل وجودهن الرقمي تحديا، وهذا جلي في عدد اللواتي استخدمن صورهن الحقيقية على حسابتهن الشخصية، والتي لم يتجاوز

عددهن 10 في المائة من مجمل المشاركات، و30 في المائة من اللواتي اختبرن العنف الرقمي نشرن منشورات حول مواضيع عامة مختلفة، و42 في المائة منهن نشرن عن شؤون شخصية.

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للسيدة (A1) التي أجريت معها احدى المقابلات ضمن هذه الدراسة، فإن النساء اللاتي يتعرضن للعنف الرقمي هن اللواتي يشاركن آرائهن ويناقشن المواضيع التي لها علاقة بالشؤون الدينية والاجتماعية. وتابعت: " إن مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي اللواتي يعدن نشر تغريدات أو أحاديث نبوية، [91] أو اقتباسات، عادة ما لا يتعرضن للعنف، لأن وجودهن الرقمي لا يتحدى او يزعج أي قواعد أو معايير اجتماعية أو دينية".

وقد أشارت خبيرة التسويق الرقمي (A4) خلال مقابلتها، إلى أن معظم مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي السعوديات مهتمات بالموضة ونمط العيش (lifestyle) والطبخ. كما أشارت إلى أن النساء أكثر نشاطًا على الإنترنت من الرجال. وقالت: "النساء هن أكثر حضورا ومساهمة على الإنترنت حتى عندما يكون المحتوى أو المواضيع لها علاقة أكبر بالرجال".

وفيما يتعلق بالعدد المنخفض نسبيا للنساء اللواتي أقرين بتعرضهن للعنف الرقمي، قالت السيدة (A1) :"أعتقد أن نسبة اللواتي عانين من العنف أعلى مما تم الإبلاغ عنه، لكنني أقول إن تلك المشاركات ربما لم يكن لديهن الوقت لإجراء الاستطلاع، أولم يهتمن بالموضوع بسبب نقص الوعي أو لم يكن لديهن تجربة سيئة تذكر، أو لم يصل ربما الاستبيان إلى المجموعة المناسبة من النساء الاصغر سنا أو واللواتي يثرن الجدل بمحتواهن على الانترنت. وقد يكون الأمر أن المشاركات لا يردن مناقشة مثل هذا الموضوع علنا".

كما قالت السيدة (A3) خلال المقابلة معها، وهي متخصصة في دراسات النوع الاجتماعي، بأن العنف الرقمي منتشر في جميع أنحاء العالم وفي المملكة العربية السعودية كذلك، وانها هي شخصيا لم تكن ضحية له ولكنها غالبًا ما رأت بعض العنف اللفظي في أقسام التعليقات على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤثرات السعوديات.

وأعربت السيدة (A4) عن إحباطها من العنف الرقمي، وبوصفها خبيرة تسويق رقمي، وصفته بأنه عقبة أمام وجود محتوى مفيد. فقد كانت تعرف بعض النساء اللواتي لديهن محتوى تعليمي جاد، لكن حساباتهن هي مغلقة الان وليست مفتوحة للعموم درءا للعنف الرقمي.

أكما أقرت السيدة (A5)، الخبيرة في العنف الرقمي ضد النساء، بأنها تعرضت للمطاردة/الترصد عبرالإنترنت واضطرت إلى حذف جميع حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي باستثناء واتساب لأنها كانت بحاجة إليه للبقاء على اتصال بزملائها وعائلتها وأصدقائها. ومع ذلك، تعتقد أن العنف الرقمي قد لا يكون قائمًا على النوع الاجتماعي لأن الإنترنت يُستخدم على نطاق واسع، والضحايا من مختلف المشارب ومنهم النساء والرجال ايضا.

[91] Hadiths are religious sayings of the Prophet Mohammed (pbuh).

وبدون بيانات وتقارير حكومية رسمية، ترى السيدة (A5) أنه لا يمكننا المجادلة بأن العنف الرقمي في المملكة قائم على النوع الاجتماعي. وتكهنت بأنه غير سائد (في المملكة العربية السعودية)، ونتائج هذا البحث تؤكد هذا الاستنتاج.

الرسم البياني رقم 3: المنصات التي تواجهين فيها الايذاء

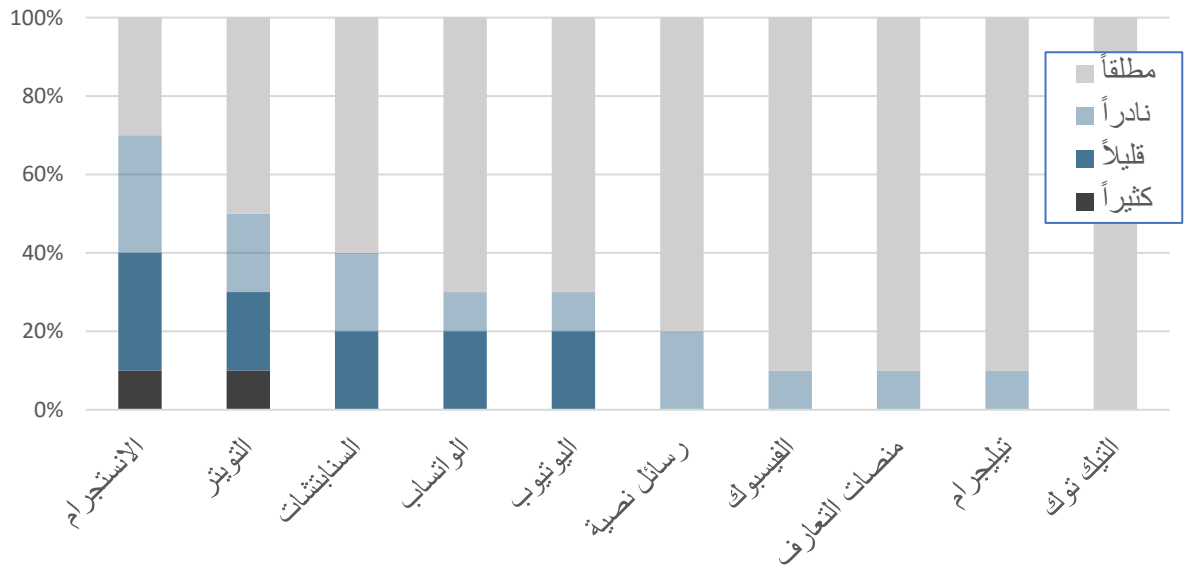

ولقد شهدت السيدة (A1) حالات عنف رقمي على انستغرام و تويتر (اكس حاليا) بشكل متكرر، خاصة لأن حسابها والعديد من متابعيها وكذلك أولئك الذين تابعتهم لديهم ملفات تعريف عامة، وبالتالي يمكنها تقييم التعليقات المنشورة علنًا.

من ناحية أخرى، قالت السيدة (A2)إن العنف الرقمي يحدث في الغالب على سناب تشات، ومن الصعب الإبلاغ عنه لأنه لا "يوثق أو يحفظ المحادثة، لذلك غالبًا ما نجد الكثير من العنف وأنواع من الابتزاز".

كما قالت السيدة (A5) التالي: "من تجربتي الخاصة أرى ان الفيسبوك هو المنصة الأكثر عنفًا. وهذه المنصة بالذات غير شائعة الاستخدام في المملكة العربية السعودية، بينما تويتر هو الاكثر شيوعا وفيه يفضل السعوديون مجادلة بعضهم البعض لذا فأرجح ان تكون هي المنصة التي تقع فيها حالات عنف رقمي بشكل اكبر، يليها سناب تشات وواتساب التي هي فضاءات أكثر خصوصية".

ومن حيث جنس المعتدين، من المثير للاهتمام، كما يوضح الرسم البياني رقم 4، أن 40 في المائة من المشاركات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي أشرن إلى أن المعتدين هم من الرجال، بينما اختارت 40 في المائة القول بأن جنس المعتدي غير معروف و 20 في المائة الباقية أشرن إلى أنهم رجال ونساء على حد سواء.

الرسم البياني رقم 4: جنس المعتدي

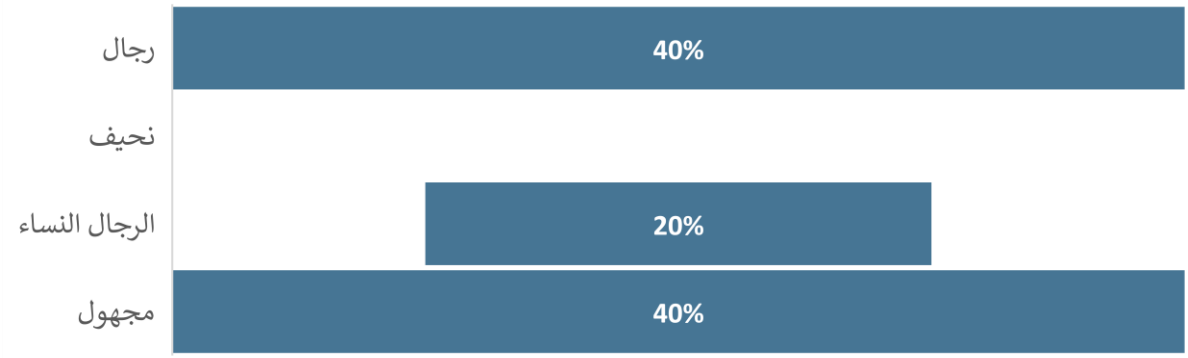

ويبدو أن معظم المعتدين اعتمدوا أسماء مستخدمين غير دالة على جنس صاحبها، وهم يشعرون بأنهم غير مرئيين؛ وبالتالي، يستطيعون الاختفاء خلف شخصيات وهمية لا تتطابق مع شخصياتهم الحقيقية من حيث الجنس أو العمر، وقد يمارسون العنف الرقمي دون خوف من مواجهة العواقب. كما ان وسائل التواصل الاجتماعي قد جعلت النساء في المملكة العربية السعودية مرئيات ويمكن الوصول إليهن بسهولة.

استخدام منصات اجتماعية مختلفة، هو امر لم يعتد الرجال السعوديون عليه، فهذا الوجود الرقمي للمرأة أمر دخيل على المجتمع في الواقع وغير مقبول. اذ يتم الفصل بين الرجال والنساء داخل المجتمع وثنيهم عن الانخراط في أي مواجهة أو نزاع. وفي الماضي، لم تكن المرأة تُرى أو يُسمع عنها في الحياة العامة. كن ممتثلات ولم تحاولن ازعاج او تعطيل الأعراف الاجتماعية من خلال التعبير عن آرائهن أو التصرف بشكل يخرج عن الجماعة. أما اليوم، فيواجه الرجال واقعًا مختلفًا على منصات التواصل الاجتماعي، لذلك، تتم ممارسة العنف لثني المرأة عن التواجد رقميا وقمع صوتها، وهو شكل من أشكال التفكير الأبوي الذي يحرم المرأة من حقوقها وحريتها ومساحتها حتى عندما لو كانت هذه المساحة افتراضية. وبذلك، قد يحاول هؤلاء الرجال حصر النساء في أدوارهن المتوقعة وحثهن على "التصرف بشكل لائق"، مثلما يملي عليهن المجتمع.

ومع ذلك، فقد تصدت الحكومة السعودية لهذه المسألة حيث تم تسجيل أجهزة الهاتف وبطاقات SIM المحمولة باستخدام الهوية الوطنية للمالك؛ مما يسمح بتحديد ومقاضاة الشخص الذي يقف وراء أي منشور على وسائل التواصل الاجتماعي داخل المملكة العربية السعودية.

ولفتت السيدة (A1) النظر إلى حقيقة أن النساء اللائي يدعين أنهن متدينات في بعض الأحيان هن أسوأ أعداء المرأة، حيث يهاجمن النساء اللواتي لا يمتثلن للأعراف الاجتماعية مثلهن، ويتصرفن بعنف ضدهن. وأشارت إلى أن "العنف ضد المرأة بشكل عام والعنف اللفظي بشكل خاص تغذيه الأفكار الدينية والثقافية. وترتبط معظم الهجمات اللفظية بحجاب المرأة أو أفكارها الدينية أو تربيتها. وعادة، ما يعلق الرجال بشكل غير لائق على ملابس النساء وأفعالهن، وأي شيء يخرج (حسب فهمهم) عن الثقافة السعودية او يرون انه غير مقبول ". ووافقت السيدة (A4) على أن الرجال هم أكثر عنفًا على الإنترنت من النساء، لكن هناك العديد من النساء اللاتي يصببن عنفهن على نساء اخريات.

ويبين الرسم البياني رقم 5 أن أنواع العنف الرقمي ضد النساء ترتبط ارتباطا سلبيا بانتشاره. أي أنه كلما كان شكل العنف أكثر خطورة، قل استشراءه. فالتهديدات الجسدية والروابط الضارة، والتشهير هي من بين أقل أنواع التهديدات تكرارا. ولقد أشارت 20 في المائة فقط من المشاركات إلى أن هذه الأنواع نادرًا ما تحدث، واجابت 80 في المائة بانها لا تحدث ابدا.

اما الأنواع الأقل شيوعًا فهي اختراق الحسابات ونشر معلومات الاتصال الشخصية والإساءة اللفظية. هذا لا يعني أن النساء لا يتعرضن لهذه الأنواع من العنف، ولكن أكثر المشاركات أشرن إلى أنهن نادرًا ما تعرضن لها أو لم يتعرضن لها أبدًا. وكان النوع الأكثر شيوعًا هو الاتصال المتكرر غير المرغوب فيه، حيث أقرت 30 في المائة من المشاركات بتعرضها له. وقد يكون هذا نتيجة اعتبار الرجال أنه فعل غير مسيء، وانه لا يدخل (حسب فهمهم) في باب العنف. وتعد المطاردة وتلقي الصور غير اللائقة وإنشاء ملفات تعريف مزيفة باستخدام أسماء الضحايا من بين الأنواع التي أشارت المشاركات إلى أنهن اختبرنها بشكل متكرر أو نادر كلاهما بمعدل 20 في المائة.

الرسم البياني رقم 5: أنواع العنف الرقمي ضد النساء ومدى انتشاره

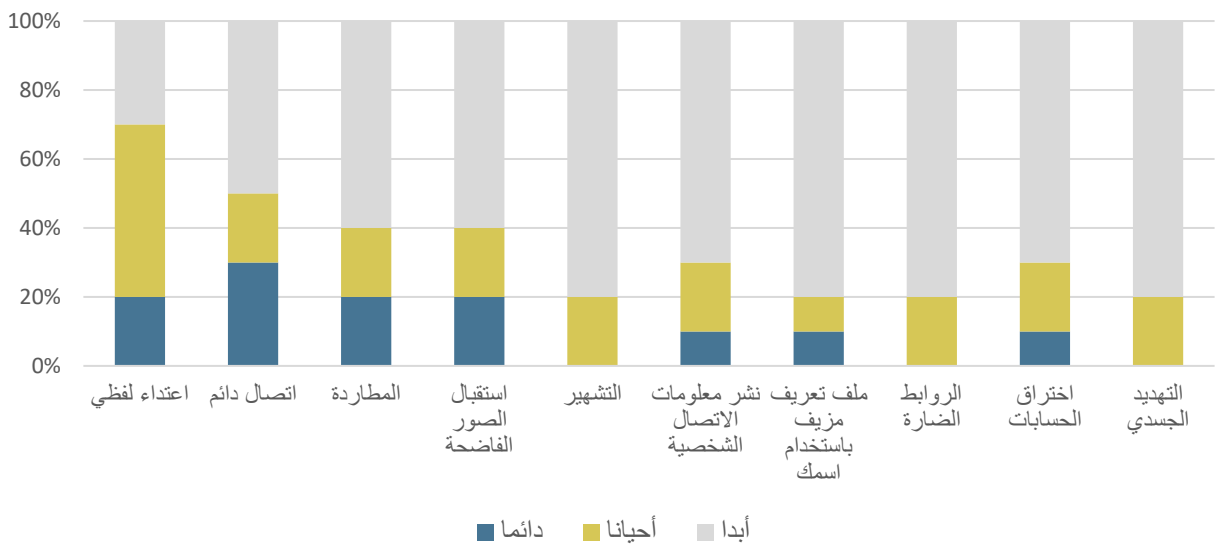

ولقد أشارت بعض المشاركات في الاستطلاع إلى أنهن تعرضن للإساءة اللفظية، بما في ذلك استدعاء الأسماء والتعليقات المهينة، عندما عبرن عن آرائهن ضد الأفكار السائدة أو المقبولة على نطاق واسع. ولقد تعرضت إحداهن لأكثر من نوع واحد من العنف، حيث أوضحت أن رجلاً تابعها على جميع حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، باستخدام حسابات مختلفة في محاولة للاتصال بها لبدء محادثة. وتعرضت اخرى الى أكثر من نوع من العنف، حيث تلقت صورًا وتعليقات غير ملائمة، وعروض زواج، واتصالات متكررة غير مرغوب فيها.

كما أقرت المشاركات بأنهن تعرضن لمثل هذا العنف لأنهن نساء، ولو كانوا رجالًا، لما وقعوا أبدًا ضحية لمثل هذه الإساءات لأن هناك العديد من الرجال الذين يقومون بتحميل محتوى ضد الثقافة السعودية والتعاليم الإسلامية، لكنهم لا يتلقون مثل هذا الأذى أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. لذلك، لا تعتقد النساء أنهن يعانين من العنف الرقمي بسبب أفكارهن غير المقبولة مجتمعيا ولكن بالأحرى لأن من يعبر عنها هن من النساء.

ونقلت إحدى المشاركات تجربة لها متعلقة بالعنف الرقمي المشحون سياسيًا الذي تعرضت له لأنها سعودية وامرأة. ورأت هذه السيدة أن كونها امرأة يجعلها هدفًا سهلاً لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي المعتدين ذوي التوجه السياسي، الذين يعبرون عن آرائهم السياسية أو صراعاتهم بطريقة عدوانية. علما ان المشاركة لم تقحم نفسها في أي محادثة سياسية أو تعبر عن آراء بعينها.

وقالت السيدة (A1) بأن الرجال والنساء يعانون معا من العنف الرقمي، ولكن النساء يعانين منه بدرجة أكبر سواء من حيث الوتيرة او النوع/الانواع. كما أوضحت أن النساء مستهدفات لكونهن سعوديات. وتابعت: "إذا قال رجل نفس الشيء الذي قالته امرأة، لن يتعرض للهجوم أو على الأقل لن يتعرض للهجوم بنفس الطريقة التي كانت ستتعرض لها المرأة. كما أن المرأة غير السعودية لو فعلت الشيء نفسه، لما تعرضت للهجوم."

وفي المقابل، أشارت السيدة (A2) إلى أنها، وبصفتها امرأة ووافدة في نفس الوقت، تعرضت لخطاب كراهية من المعتدين الذين يقيمون أيضًا داخل المملكة العربية السعودية، كون النساء أهدافٌ أسهل من الرجال لمن يرغبون في مهاجمة جماعة سياسية أو أجانب من غير جنسية أهل البلد. ورأت السيدة (A1)أنها تعرضت للعنف اللفظي لأنها امرأة الاّ أنها اعتقدت/تعتقد أن الأنواع الأخرى من العنف الرقمي ضد النساء هي غير منتشرة على نطاق واسع لأن من السهل التبليغ في المملكة العربية السعودية عن أي نوع من انواع العنف أو التحرش، وان الرجال يأخذون الأمر على محمل الجد. وبناءً على ذلك، فهي ترى أن هذا هو سبب تكرار الهجمات اللفظية عبر الإنترنت، حيث يصعب التبليغ عنها، ولا يأخذها أحد بالجدية الكافية.

ولقد قالت السيدة (A3) عكس ذلك مشيرة إلى أنه مادام هنالك وجود لمكاتب قانونية تعلن عن خدماتها عبر الإنترنت وقدرتها على معالجة العنف الرقمي ضد النساء، فإن هذا يظهر أن مختلف أنواع هذا العنف يمكن أن تكون منتشرة على نطاق واسع. وسجلت مع ذلك أن العنف الرقمي ضد النساء منتشر في جميع أنحاء العالم لا في المملكة وحسب.

التبعات: أضرار العنف الرقمي الموجه ضد المرأة

عندما سُئلت المشاركات عما إذا كان من شأن العنف الرقمي ضد النساء أن يتحول إلى عنف في الواقع، كما هو موضح في الرسم البياني رقم 6، اختارت 40 في المائة من المشاركات الإجابة بنعم، واختارت 40 في المائة لا، وأشارت 20 في المائة إلى أنهن غير متأكدات.

وعلى سبيل المثال، أوضحت إحدى المشاركات أن رجلاً عمِلت معه، طلب يدها للزواج فرفضت. بعد استقالتها من وظيفتها، استمر في مطاردتها ومتابعتها على جميع حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وطلب منها منحه فرصة أخرى.

وكانت بعض المشاركات معروفات لذا استخدمن صورهن على ملفاتهن الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي؛ وبالتالي، كان هذا من شأنه أن يلفت الانتباه إليهن في الواقع بسبب منشوراتهن. وأوضحت إحدى المؤثرات أنها تلقت تهديدات بالقتل عبر البريد العادي وصل إلى منزلها عندما قررت الظهور على الإنترنت دون حجاب.

الرسم البياني رقم 6: انتقال العنف الرقمي ضد النساء إلى أرض الواقع

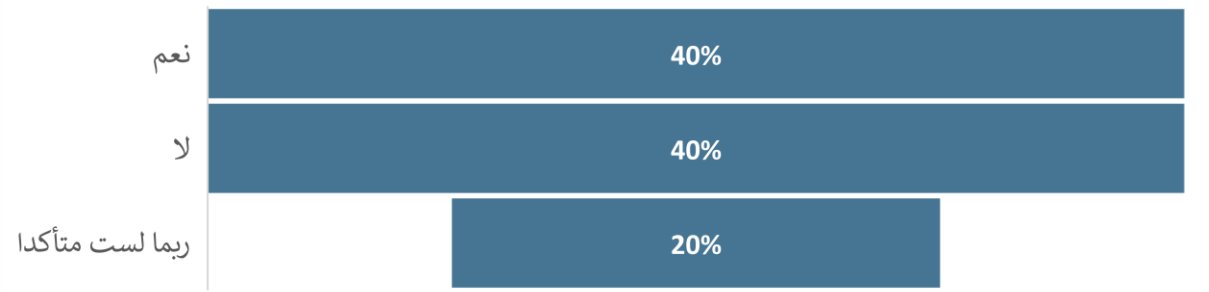

ورأت السيدة(A1) أن النساء المعروفات، مثل المؤثرات، يختبرن أنواعًا أكثر سوءا من العنف الرقمي الذي ينتقل أحيانًا إلى أرض الواقع بسبب تولي الجمهور زمام الأمور في العالمين الافتراضي والحقيقي. وتابعت: "رأيت صورًا على الإنترنت لمؤثرات التقطها أشخاص وتم تحميلها دون إذن منهن، مما ينتهك خصوصيتهن. وأعتقد أن هذا انتهاك ويجب تثبيط مثل هذه السلوكيات من خلال الإبلاغ عنها، لكن لا يمكنك أبدًا معرفة من فعل ذلك".

فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الضحايا عند مواجهة العنف الرقمي، ارتبطت ردود فعل المشاركات ارتباطًا فاعلا بأنواع محددة من العنف، حيث ينظرن إلى خطورة وفداحة مختلف أنواع العنف، وبالتالي يتسامحن ويتجاوبن معها بشكل مختلف. فمثلا، حين يتعلق الأمر بالإساءة اللفظية، كما هو موضح في الرسم البياني رقم 7، فإن أكثر التدابير المتخذة بشكل متكرر هي حظر وتجاهل المعتدي بنسبة 28 في المائة و 24 في المائة على التوالي، بينما أشارت 16 في المائة من المشاركات إلى أنهن كتبن و جادلن أو أبلغن عنهم (المعتدين) على منصة التواصل الاجتماعي. 8 في المائة فقط اخترن اتخاذ احتياطات السلامة التقنية لمعالجة الإساءة اللفظية.

الرسم البياني رقم 7: الإجراءات المتخذة حين التعرض للعنف الرقمي ضد النساء

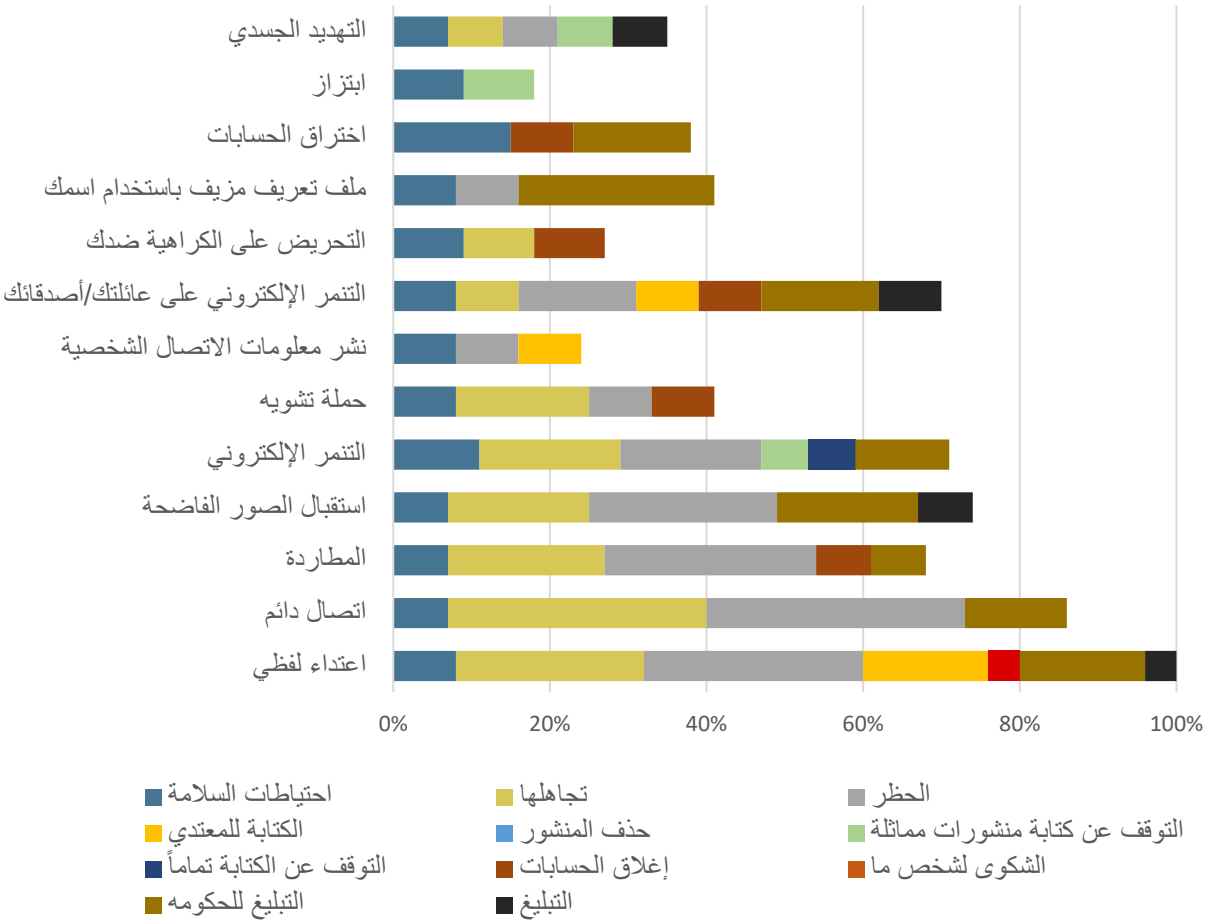

وفيما يتعلق بالاتصالات المتكررة غير المرغوب فيها، اختارت 33 في المائة تجاهل أو منع المعتدين (بذات القدر). من ناحية أخرى، أبلغت 13 في المائة من المشاركات عن المعتدين لمنصة التواصل الاجتماعي واتخذت 7 في المائة فقط احتياطات السلامة لحماية أنفسهن.

وتمت معالجة النوع الثالث من العنف الرقمي، المطاردة، من خلال حظر وتجاهل المعتدين مرة أخرى، بنسبة 27 في المائة و 20 في المائة على التوالي، بينما اتخذت 7 في المائة احتياطات السلامة أو أغلقن حساباتهن. وعندما تلقت المشاركات صورًا غير لائقة، منعت 24 في المائة منهن المعتدين و 18 في المائة تجاهلن المعتدين أو أبلغن عنهم لمنصات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، اتخذت 7 في المائة فقط احتياطات السلامة أو أبلغن الحكومة عنها.

اما فيما يتعلق بالتنمر على الإنترنت، فإن 18 في المائة من المشاركات إما تجاهلن أو حجبن المعتدين، وأبلغت 12 في المائة منهن عن المعتدي لمنصات التواصل الاجتماعي، واتخذت 11 في المائة احتياطات السلامة، وتوقفت 6 في المائة فقط عن نشر أي شيء على حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن المثير للاهتمام هنا، انه فيما يتعلق بحملات التشهير، فإن 8 في المائة من المشاركات إما اتخذن احتياطات السلامة، أو حجبن المعتدي، أو أغلقن حساباتهن الخاصة. 17 في المائة فقط تجاهلنه (المعتدي). وبالمثل، اختارت 8 في المائة من المشاركات اتخاذ احتياطات السلامة، أو حجب المعتدي، أو الكتابة /المواجهة عندما تم نشر معلومات الاتصال الشخصية الخاصة بهن من قبل المعتدي. أما بالنسبة للتنمر الإلكتروني على الأصدقاء والعائلات، فإن 8 في المائة إما اتخذن احتياطات السلامة، أو تجاهلن، أو كتبن إلى/واجهن المعتدي، أو أغلقن حساباتهن الخاصة، أو أبلغن السلطات عنه (المعتدي). فقط 15 في المائة حجبن أو أبلغن عن المعتدي لمنصات التواصل الاجتماعي. وعندما تم التحريض على الكراهية ضدهن، اتخذت 9 في المائة من المشاركات احتياطات السلامة أو تجاهلن المعتدين أو أغلقن حساباتهن.

وعندما يكون العنف تقنيًا، مثلما هو الحال عندما ينشئ المعتدون حسابًا باستخدام أسماء الضحايا، فإن 8 في المائة من المشاركات إما اتخذن احتياطات السلامة أو حجبن المعتدين، و25 في المائة أبلغن عنهم لمنصات التواصل الاجتماعي. وتسببت قرصنة الحسابات في قيام 15 في المائة من المشاركات باتخاذ احتياطات السلامة أو التبليغ عن هذه الحسابات الوهمية واصحابها لمنصات التواصل الاجتماعي، وأغلق 8 في المائة منهن فقط حساباتهن.

أما حين يكون نوع العنف أكثر خطورة، مثل الابتزاز مثلا، فقد اتخذت 9 في المائة من المشاركات تدابير السلامة التقنية أو توقفن عن النشر نهائيا. وتسبب التهديد الجسدي، الذي ليس شائعا، مثلما هو ظاهر في الرسم البياني رقم 5، في قيام 7 في المائة من المشاركات إما باتخاذ احتياطات السلامة أو تجاهل المعتدين أو حجبهم أو التوقف عن كتابة المنشورات أو إبلاغ الحكومة بالواقعة او الوقائع.

ووافقت السيدة (A1) على أن الإجراءات المتخذة ضد المعتدين تتوقف على نوع العنف. فقد حجبت المعتدين عندما هاجموها لفظيًا بشكل متكرر أو قدحوا في قدراتها العقلية وخطابها باستخدام لغة نقد متحيزة جندريا، من قبيل "اذهبي إلى المطبخ"، "اذهبي واعتني بزوجك وأطفالك"، أو "اهتمي بعملك". لذلك، تجاهلت التعليقات التي لا تستحق الاهتمام ولم ترُد إلا عندما شعرت أنها بحاجة إلى شرح أو تبرير منشوراتها، والتي كانت تعليمية بشكل أساسي (عن العلم والإسلام) أو تقديم المشورة والنصائح الاجتماعية بشأن كيفية التعامل مع الاخرين والأطفال وما شابه ذلك من أمور.

وعندما تم توجيه التعليقات إليها شخصيًا لأنها امرأة، واجهت المعتدين، بغض النظر عن جنسهم. وأوضحت أيضًا: "أحيانًا يعلق الرجال بشكل إيجابي، ويفرطون في ذلك. أعتقد أن هذا غير مقبول لأنها طريقتهم في جذب الانتباه ومضايقة النساء. أنا دائما أتجاهلهم. لذلك، فإن العنف الرقمي له أشكال وألوان مختلفة. في بعض الأحيان تكون مغازلة، وهو أمر غير مقبول أيضًا لأنه عندما يحدث هذا أكثر من ثلاث مرات، فهذا تحرش، ولكن للأسف لا يمكنك التبليغ عن مثل هذا السلوك".

واقترحت السيدة (A5) الابلاغ عن مثل هذه السلوكيات للمنصة المعنية، وحجب وتجاهل مصدر العنف فورا. وقد قامت هي بحذف جميع حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي لأنها عرفت تبعات مثل هذا العنف وتأثيره على سلامتها الشخصية (النفسية).

وفيما يتعلق بأثر هذا العنف الرقمي على النساء، ومثلما هو مبين في الرسم البياني رقم 8، أفادت أكثر من نصف المشاركات اللواتي واصلن ملأ الاستبيان بأنهن لم يتعرضن لأثر سلبي. وعلى الرغم من أن 70 في المائة من المشاركات قمن بتغيير سلوكهن الرقمي بتوخي مزيد من الحذر عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فإن ما بين 20 في المائة إلى 30 في المائة أشرن إلى أنه كانت لديهن في بعض الأحيان أفكار انتحارية، وعانين من نقص في الثقة، وبدأن في تعديل منشوراتهن، وفي استخدام أسماء مستعارة، أو هجرن وسائل التواصل الاجتماعي تمامًا. وأشارت ما بين 20 في المائة إلى 50 في المائة إلى أنهن عانين أحيانًا من الاكتئاب والعزلة و وانعدام الثقة والأرق ونوبات الهلع واللوم الأسري، أو شعرن بالخزي من أنفسهن، أو بدأنا في استخدام الأسماء المستعارة (اسم المستخدم)، أو تغيير منشوراتهن أو إلغاء متابعة المعتدين. أخيرًا، أقرت 10 في المائة أنهن أصبحن أكثر حدية وجدالا، أو غيرن وظيفتهن/مكان سكنهن.

الرسم البياني رقم 8: أثر العنف الرقمي على النساء

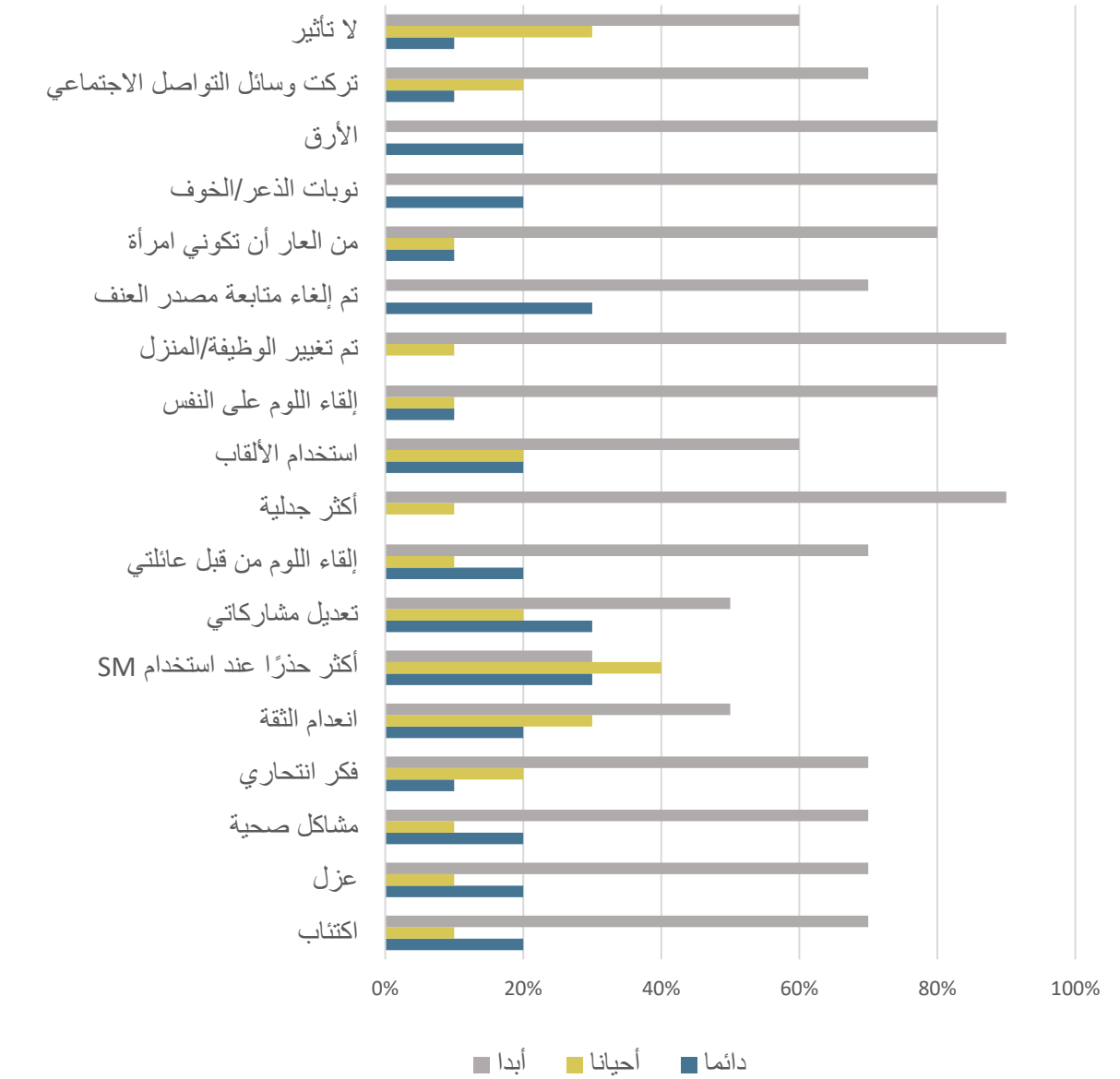

وطُلب من المشاركات أيضا تقييم معرفتهن بنظم وخدمات الدعم المتاحة للضحايا ومدى سهولة استخدامها وفعاليتها.

ومثلما هو مبين في الرسم البياني رقم 9 يتضح أن غالبية المشاركات (أكثر من 56 في المائة) لم يكن على علم بوجود خدمات محددة خاصة بضحايا العنف الرقمي، وهي الدعم المجتمعي والدعم النفسي والدعم التقني وأدوات الإبلاغ على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، كان أكثر من نصفهن (56 في المائة) على علم بالدعم المتاح لكنهن اخترن عدم استخدامه، من قبيل نظام الدعم الحكومي المتاح لهن، لكنهن اختارن عدم طلب أي دعم أو مساعدة. وبالمثل، كانت 44 في المائة على دراية بحقوقهن كضحايا للعنف الرقمي واليات الدعم المجتمعية التي يمكنها مساعدتهن ولكنهن اخترن عدم طلب الدعم. بالإضافة إلى ذلك، علم حوالي الثلث بالدعم التقني المتاح لضحايا العنف الرقمي وأنظمة الإبلاغ لمنصات التواصل الاجتماعي ولكنهن لم يستخدمنها.

11 في المائة فقط عرفن عن وجود الدعم النفسي لكنهن لم يستخدمنه أبدًا. وبالمثل، عرفت 11 في المائة منهن واستخدت الخدمات التالية المتاحة للضحايا: الخدمات الحكومية والخدمات النفسية وأنظمة الإبلاغ على منصات التواصل الاجتماعي. كما أشارت إحدى المشاركات التي تعرضت للعنف الرقمي إلى أنها اضطرت إلى التوقف عن استخدام الانترنت لفترة طويلة وسافرت إلى الخارج، على أمل أن تهدأ الأمور قبل عودتها إلى المنزل. واعترفت بأنها واجهت لاحقًا بعض مشاكل الثقة، والتلعثم والتأتأة عندما تتحدث، والخوف من التعبير او الافصاح عن مشاعرها الحقيقية.

الرسم البياني رقم 9: الدعم المتاح لضحايا العنف الرقمي

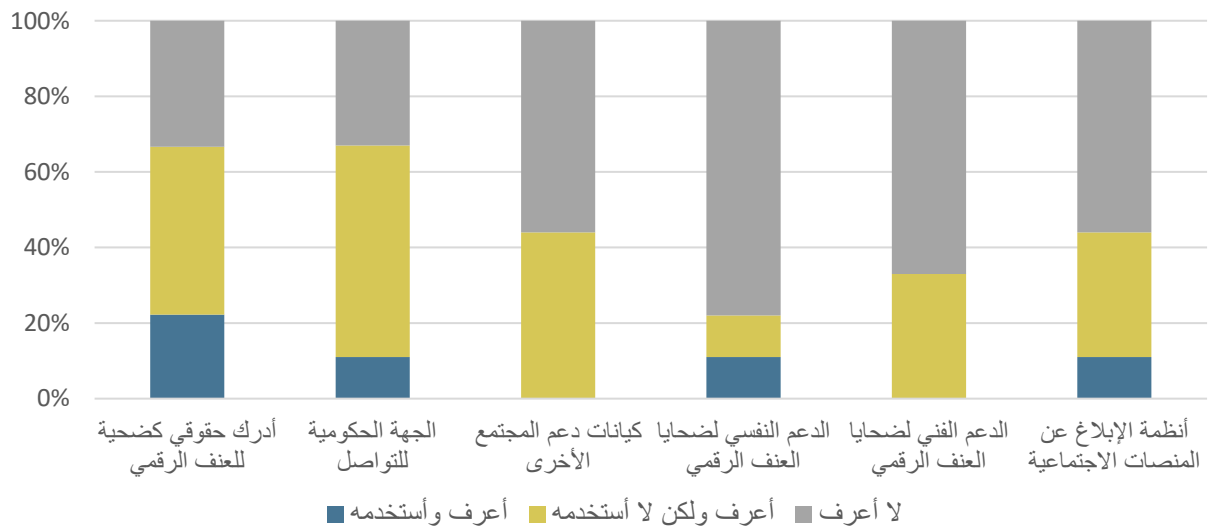

وقد أقرت السيدة (A1)بأن العنف الرقمي ضد النساء لم يكن له تأثير خطير عليها. وقالت: "أغضب عندما أقرأ تعليقات غير لائقة على حساباتي. ولكن لا شيء خطير ". وزادت: "لقد شاهدت بضع حالات اختفت فيها النساء فعليًا لفترة طويلة وتوقفت عن النشر. عانت تلك النساء من الاكتئاب. "

كما قالت السيدة (A2) في هذا الباب أيضا: "من المزعج جدًا التعامل مع العنف الرقمي أو حتى قبوله. وقد كان تأثيره علي هو شعور بعدم الأمان (في السعودية)، فرغم ان هناك الكثير من اللوائح والقوانين الا ان هذا العنف يحدث احيانا، ولا تجد حينها حرفيا أي أحد من حولك. "

وترى السيدة (A3) أنه على الرغم من كون العنف الرقمي ظاهرة عالمية، إلا أن عواقبه داخل المجتمعات المحافظة مثل المملكة العربية السعودية أكثر خطورة، خاصة بسبب صرامة العائلات "وردة فعل المجتمع تجاه مثل هذه الظاهرة، والمساحة المحدودة للحرية، والاهتمام الكبير بالسمعة". وتابعت: "بشكل عام، أتوقع أن تلام ضحايا العنف الرقمي على عدم معرفتهن بما يكفي بالتكنولوجيا لحماية أنفسهن، و بسبب مشاركتهن الصور الشخصية عبر الإنترنت. وقد يكون اللوم مصحوبا بعقوبات مرتبطة بالطبيعة الاجتماعية والثقافية للأسرة".

وفي حديثها عن حوادث العنف الرقمي التي واجهتها وأثرها عليها ، قالت السيدة (A5):

"عندما أرسل لي رجل صورة لأعضائه التناسلية، اهتز شيء بداخلي. لقد صدمت وشعرت بالانتهاك؛ تم الاعتداء على مساحتي الخاصة دون ما سبب أو خطأ من جانبي. لم أستطع إخبار والديّ، وعندما فعلت ذلك ذات مرة طلبا لمساندتهم، تم إلقاء اللوم علي. انهارت أعصابي، ولم أتمكن من النوم نتيجة لذلك ايام طويلة، حتى تقبلت اخيرا حقيقة أن كل إناء بما فيه ينضح، سواء على الانترنيت او على ارض الواقع. أدى ذلك إلى توقفي عن الكتابة/النشر، وفي النهاية تركي لجميع وسائل التواصل الاجتماعي.

أقول نفس الشيء للنساء/الفتيات اللواتي يبلغنني عن مثل هذه الحوادث، وهذا يساعدني على تقبل تجاربي السابقة مع العنف. هذا طبعا لا يتعارض مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لوقف العنف، مثل تبليغ السلطات، حسب خطورة الوضع، أو إلى الإبلاغ عن المحتوى على المنصة المعنية، وحجب المعتدي، لأن الهروب دون التعامل مع ما وقع على الانسان من عنف وضرر، هو مجرد استجابة مؤلمة تؤدي إلى وضع مأزوم بلا حل."

كما تم التوضيح، اتخذت المملكة عدة مبادرات لمكافحة العنف والعنف الرقمي والجرائم الإلكترونية/السبرانية بشكل عام. وبناء على ذلك، سُئلت المشاركات أيضا عن نظم الدعم المتاحة لهن، وكما هو مبين في الرسم البياني رقم 11، لم تطلب أغلبيتهن أي دعم يذكر. قد يكون هذا بسبب شعور المشاركات أنهن لسن في حاجة إلى أي دعم، أو أنهن كن خائفات من اللوم الذي سيطالهن أو من تحميلهن مسؤولية ما وقع عليهن من أذى.

ومع كل ذلك، فإن أكبر دعم للنساء الضحايا، حصلن عليه من طرف أفراد أسرهن من النساء، ومن صديقاتهن ومنصات التواصل الاجتماعي، بمعدلات 44 في المائة و 44 المائة و 33 في المائة، على التوالي.

22 في المائة فقط طلبن الدعم من أفراد أسرهن الذكور ومن الأطباء/الاخصائيين النفسين. وتم اعتبار المحامين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الآخرين اقل اهمية بنسبة 11 في المائة لكل من هاتين الفئتين. ولعل السبب في ذلك شعور المشاركات بأن حوادث العنف الرقمية ليست خطيرة بما يكفي لاستشارة محام، أو أن هوية المعتدي هي في الأصل غير معروفة. وكان ذلك واضحا في أجوبتهن عندما سئلن عن ردة الفعل حين تكون هوية المعتدين معلومة (انظر الرسم البياني رقم 10).

ومن المثير للاهتمام أن 56 في المائة من المشاركات كن على علم بأنظمة الدعم الحكومية المتاحة لهن لكنهن قررن عدم استخدامها. وكما سبقت الإشارة، قد يكون السبب في ذلك هو أن العنف الذي تعرضن له لم يكن بالغ الخطورة (في نظرهن)، أو لأنهن لا يثقن في تلك الخدمات. ومن الجدير بالذكر أن 66 في المائة من المشاركات كن على دراية بحقوقهن كضحايا للعنف الرقمي، و67 في المائة كن على علم بالدعم الحكومي المتاح لهن. وعليه، يلزم بذل المزيد من الجهود لتثقيف النساء عموما وضحايا العنف الرقمي على حد سواء حول اليات الدعم المتاحة في المملكة العربية السعودية.

ولقد أشارت السيدة (A3) إلى أنها والنساء من حولها هن على وعي تام بحقوقهن كنساء، وأنهن يسعين دائماً إلى إجراء استشارات قانونية بشأن قضايا بعينها. وفي اعتقاد هذه السيدة أن معرفة النساء بحقوقهن مرتبط بشكل حيوي بمستواهن التعليمي ووصولهن/ولوجهن إلى مصادر المعرفة/المعلومة.

السيدة (A5)، وباعتبارها خبيرة، أقرت بأن مناقشة حوادث العنف الرقمي لا يزال يمثل تحديًا داخل المجتمع السعودي، لا سيما بالنسبة للشباب من النساء والرجال، ويصعب الاعتراف بضحايا هذا العنف بسبب التباعد داخل العلاقات الاسرية، ووتيرة حياة افراد الاسرة السريعة والمزدحمة بالمشاغل، ثم الاستخدام الواسع للتكنولوجيا.

الرسم البياني رقم 10: ردة الفعل حين تكون هوية المعتدي معروفة

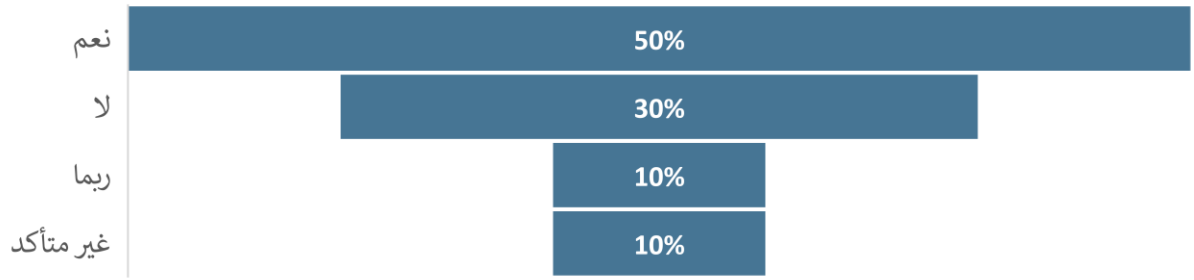

الرسم البياني رقم 11: الدعم الذي حصلت عليه ضحايا العنف الرقمي

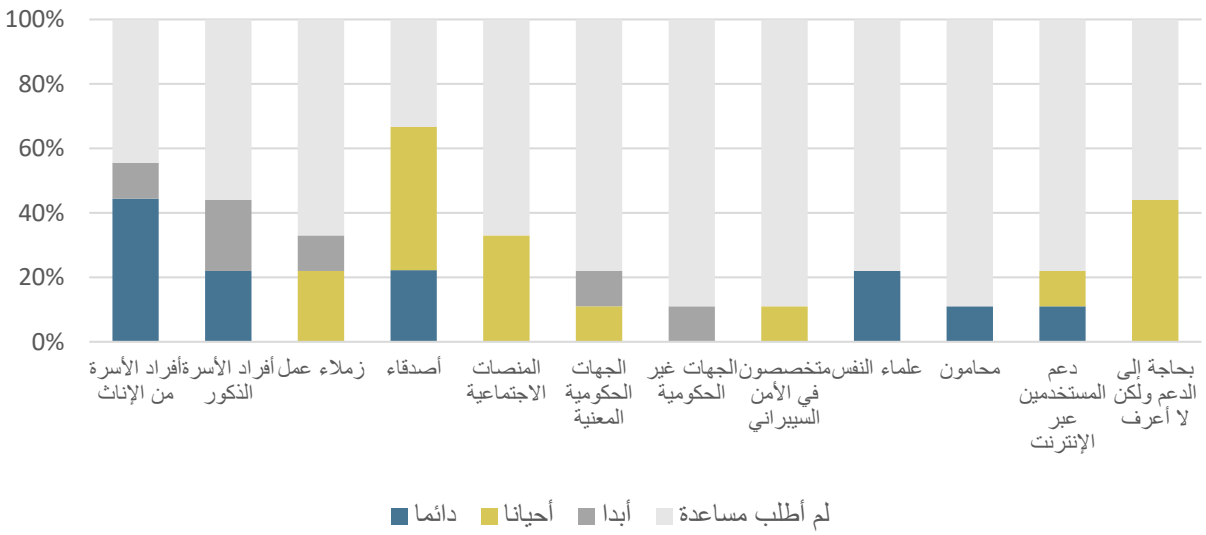

طُلب من المشاركات في الاستبيان تقييم جودة الدعم الذي تلقينه حين تعرضن للعنف الرقمي. وكما هو واضح في الرسم البياني رقم 12، 22 في المائة من المشاركات وجدن أن الدعم الذي تتيحه منصات التواصل الاجتماعي هو مفيد، بينما 11 في المائة رأين أن أنظمة/اليات الدعم الأخرى، بما فيها تلك المرتبطة بمكافحة الجريمة السيبرانية التابعة للدولة، وأخصائيي الأمن السيبراني، والاخصائيين النفسيين، والخبراء القانونين، والمحامون، هي جميعها مفيدة. والجدير بالذكر أن 11 في المائة أشرن إلى أنهن لم يستفدن من الخدمات الحكومية التابعة لمكافحة الجرائم السبرانية لأنها غير مفيدة. ولم تكن هناك حاجة إلى بعض هذه الخدمات؛ وبالتالي، فإن 11 في المائة من المشاركات لم يحتجن إلى متخصصين في الأمن السيبراني أو اخصائيين نفسيين.

وبالإشارة إلى علم المشاركات بوجود هذه الخدمات، 33 إلى 44 في المائة منهن لم يستخدمن أيًا من هذه الخدمات لأنهن لم يكن على علم بوجودها او عبرن على ذلك. وللأسف قالت احدى المشاركات بأنها لم تكن تعرف ما عليها فعله مع معتدي يعيش خارج المملكة العربية السعودية كان يطاردها منذ عام 2011. وأوضحت أخرى بأنها كانت في حاجة إلى اتخاذ إجراء قانوني ضد المعتدي ولكن هذا لم يحدث. ولم توضح السيدة سبب عدم قدرتها على اتخاذ مثل هذه الإجراءات على الرغم من وجود بعض مواقع الانترنت الخاصة بمحامين تقدم خدمات قانونية لمواجهة حالات الابتزاز والجرائم الإلكترونية.

كما اقرت إحدى المشاركات بأن الناس عادة لا يفهمون ما قد تمر به الضحية بعد تعرضها للعنف الرقمي، وغالبًا ما يتم إلقاء اللوم على النساء الضحايا باعتبارهن قد تعرضن لما تعرضن له بسبب افكارهن غير التقليدية او الجديدة والمخالفة والتي جهرن بها على صفحات الانترنت. وشرحت مثلا انها كانت في حاجة الى الدفاع عن نفسها والقول أنها لم تدعم ابدا الأفكار النسوية او تلك المتطرفة المتعلقة بالمساكنة مثلا، بل اراءها كانت فقط تصب في باب حاجة المرأة لتحقيق الاستقلالية المادية حتى لا تكون عالة على احد، وتكفل نفسها بنفسها، ويُمَكّن لها حتى تستطيع اتخاذ قرارات افضل.

الرسم البياني رقم 12: معرفة وتقييم ضحايا العنف الرقمي لنُظم الدعم المتاحة لهن

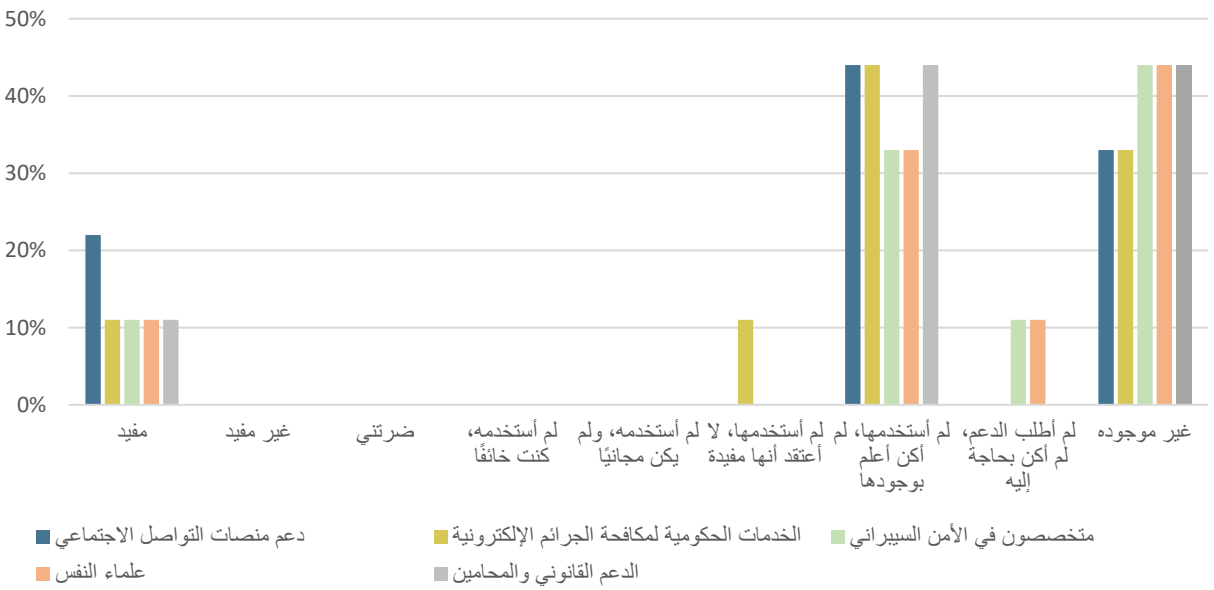

كما قالت السيدة (A1) "بأن النساء عادة ما يكشفن الاساء اللفظية للمعتدي من خلال مشاركة ما تلفظ به مع متابعيهن حتى يقوم هؤلاء بتأديبه. يعلق العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والمتابعين، ويدافعون عن النساء. أعتقد أن هذه طريقة مفيدة لمواجهة مثل هذا السلوك لأن العديد من المعتدين يكرهون ذلك ويثنيهم عن الإساءة مرة أخرى. في معظم الأوقات، يتوقف هؤلاء المعتدون، ذكورًا وإناثًا، يتوقفون ويختفون، لكنهم يدخلون في جدال أحيانًا مع المتابعين حين يتعرضون للهجوم. هذا بالطبع، حين تكون الإساءة او الأذى علنيا، وهو الامر الغالب."

وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منصات التواصل الاجتماعي، قالت السيدة (A1) أيضا: :إنها (المنصات) لا تتخذ أي إجراء عقابي ضد مرتكبي الإساءة اللفظية؛ وحتى يتم إغلاق حساب شخص ما، يجب الإبلاغ عن هذا الحساب من قبل أكثر من مستخدم. وحتى لو تم إغلاق الحساب، فإن العواقب ليست خطيرة". وقالت السيدة (A2) إن الحكومة السعودية وضعت قوانين تتعلق بالجرائم السبرانية. وغالبا ما يرسلون (السلطات) رسائل نصية ويقومون بحملات توعية لتثقيف كل من المواطنين والمقيمين بشأن هذه القوانين. وأضافت انه في المملكة العربية السعودية "أي شخص يرتكب إحدى الجرائم الإلكترونية المنصوص عليها يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تتجاوز ثلاثة ملايين ريال". وتعتقد السيدة (A4) أن اليات الدعم الحكومية مفيدة، لأن إحدى صديقاتها تعرضت للتحرش على الإنترنت من قبل رجل اخترق هاتفها ونشر صورها على الإنترنت وحين قامت بالتبليغ عنه، تم القبض عليه.

ومثلما تمت الإشارة سابقًا، يمكن أن تشجع خاصية إخفاء الهوية عبر الانترنت المعتدين على التمادي في اعتداءاتهم/اذاهم. ويتضح ذلك في خلال عدد المشاركات اللواتي أشرن إلى أن رد فعلهن على العنف كان سيختلف لو كن يعرفن هوية المعتدين. فالتعرف على المعتدي ينزع سلاحه. وكما هو موضح في الرسم البياني 11، رأت 50 في المائة من المشاركات أنهن كن سيتصرفن بشكل مختلف لو كان المهاجم شخصًا يعرفنه، بينما قالت 30 في المائة أنهن كن سيتصرفن بنفس الطريقة في كل الاحوال. وأشارت ثلاث مشاركات إلى أنهن لو كن على معرفة بهوية المعتدي لكن اتصلن به وواجهنه مباشرة. فبينما لم تذكر الاولى ما كانت ستفعله، قالت الثانية إنه كان بإمكانها إخبار شخص تثق به ليتعامل معه، وذكرت الثالثة أنها كانت ستقدم شكاية باستخدام نظام الخدمات المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية التابع للدولة. وقد أشارت إحدى المشاركات إلى أنها طلبت بالفعل الدعم من الوكالة الحكومية المتخصصة في مكافحة الجريمة الإلكترونية (إعلانات الامن أو كلنا امن)، لكن لم يحدث شيء. ومع ذلك، أكدت لنا السيدة (A4) أن صديقة لها قامت بالتبليغ، فاعتقلت الشرطة الجاني/الرجل.

الحلول الممكنة لمواجهة العنف الرقمي ضد المرأة

وفي محاولة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء ومساعدة النساء الضحايا في المملكة، طُلب من المشاركات تقييم الحلول المقترحة والتدابير الوقائية أو الحمائية. وكما هو مبين في الشكل البياني رقم 13، فإن أكثر من نصف المشاركات كن يعتقدن أن الحلول المقترحة مفيدة لمنع العنف ضد المرأة. ومن ناحية أخرى، أشارت 22 في المائة إلى أن هذه التدابير المقترحة لن تمنع أبدًا العنف الرقمي الموجه ضد النساء أو تحمي ضحاياه، مما يعني أنهن لن يستخدمنها (التدابير) وإن كانت متاحة، بينما رأت 11 في المائة أن هذه الاجراءات قد تساعد في بعض الأحيان. ومع ذلك، اعتقدت 33 في المائة أن منصات التواصل الاجتماعي بحاجة إلى تغيير الطريقة التي تدار بها الشكاوى/ التبليغات لحماية النساء من العنف الرقمي.

الرسم البياني رقم 13: الإجراءات التي يجب اعتمادها/أخذها

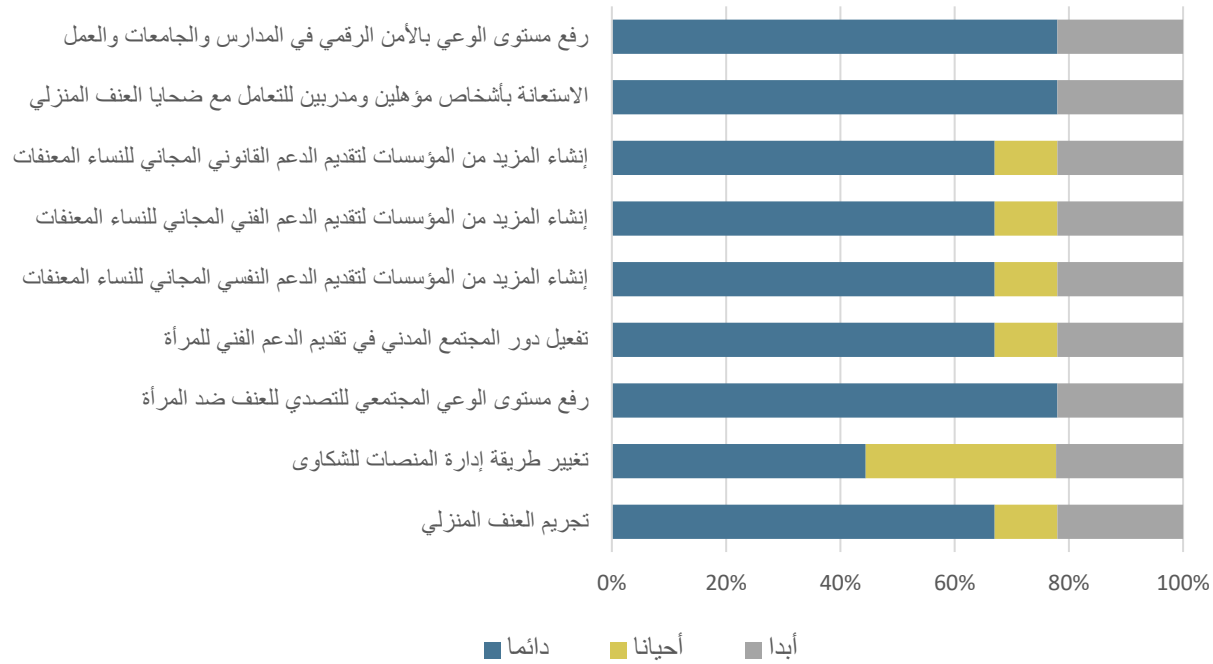

وقد قالت السيدة (A3) أن معالجة إشكالية العنف الرقمي بشكل عام و العنف الرقمي ضد النساء بشكل خاص هو موضوع شائك، لأن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أكثر وسائل الاتصال استخدامًا بين الناس، وخاصة بين صفوف الشابات اللواتي لا يدركن مقدار التهديدات الرقمية، وليس لديهن مناعة نفسية ضد تبعات العنف الرقمي، وعليه، أشارت المتحدثة إلى أن على مؤسسات الدولة تثقيف المجتمع حول العنف الرقمي ضد النساء وكيفية مواجهته وجعل الحلول الفعالة معلومة لعموم الجمهور. وقد أبدت بعض المشاركات استعدادهن للمساهمة في حملات التوعية لتثقيف النساء حول حقوقهن وكيفية حماية أنفسهن عند التعرض للعنف. وتبرز هذه المبادرة أن النساء قد لا يكن على علم بالعنف الرقمي ضد المرأة، وكيفية معالجته، ونظم الدعم المتاحة للضحايا، ومتى يجب طلب المساعدة.

بعد أن وجدنا أن معظم المشاركات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي يرين أنهن استهدفن لكونهن نساء، توقعت بعضهن أن لا يكون هناك حل واحد لوقف هذا النوع من العنف، لاعتقادهن بان نتائج العنف الرقمي الموجه ضد النساء هو متعدد الابعاد؛ فعلى سبيل المثال، يعلم المعتدي أنه لن يتعرض للفضح ويشعر بالأمان لأن هويته غير معروفة؛ ولقد اعتاد الرجال ضمن الثقافة السعودية على معاملة النساء كقاصرات وعلى اتخاذ القرارات نيابة عنهن بسبب قانون الولاية السابق، ولديهم (الرجال) بذلك احساس بالتفوق، وانهم اوصياء وقوامون على النساء ومسؤولون عن حماية شرفهن وأيضا مسؤولون عن أي أخطاء ترتكبنها.

أخيرًا، بعض النساء تبررن مضايقات الرجال وتحرشهن بهن والعنف الممارس عليهن على الإنترنت أو في ارض الواقع ولا يقمن بتقديم شكايات او بلاغات في الموضوع لأنهن تربين ضمن ثقافة تطبع مع التمييز والعنف وتغفر للرجال تجاوزهم. وقد تقوم المرأة بلوم نفسها على العنف الواقع عليها ولسان حالها يقول: ""ما كان علي قول/نشر ذلك"، "كنت أضحك بصوت عالٍ جدًا "أو من قبيل" كان يجب أن أغطي وجهي". وفيما يبدو فإن وجود رجال (ليسوا من الاقارب ولا لديهم أي سلطة عليهن) جنبا الى جنب مع النساء في الفضاء الرقمي، لم يجعل الرجال أقل سلطوية أو المجتمع اقل ذكورية، فلازالوا يتصرفون وكأنهم أوصياء على جميع النساء.

وبالمثل، قالت السيدة (A1) خلال مقابلتها": لا توجد طريقة يمكن من خلالها للدولة مواجهة أو إنهاء العنف الرقمي ضد النساء لأن مصدر مثل هذا العنف ثقافي، كون الرجال يعتقدون أنهم هم من يقيمون أفكار وسلوكيات النساء حتى عندما لا تكون تلك النساء من أقاربهن. لذا، فكل ما يمكن للدولة فعله هو وضع قوانين لتثبيط المعتدين عن الفعل العنيف، تمامًا كما حدث مع قيادة المرأة للسيارة. كثير من الرجال لا يحبون ذلك، ولكن القوانين تمنعهم من التصرف بناء على ما يشعرون به."

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة السعودية، قالت: "هناك قوانين متعلقة بالجرائم إلكترونية، لكن القضية هي أن النوع المنتشر من العنف الرقمي، وهو الاساءة اللفظية، لا يمكن التبليغ عنه. لقد عانيت شخصيا من مثل هذا الأذى لكنني لم أستطع التبليغ عن شخص لمجرد أنه قال شيئا ما كان عليه ان يقوله، من قبيل "اذهبي إلى المطبخ [92]" خوفًا من أن يُعتبر ذلك ضربا من التصابي. مثل هذا العنف يصعب التبليغ عنه و يصعب جدا ضبطه ".

وأردفت السيدة قائلة: "تعرضت إحدى المؤثرات لما هو أفدح من الإساءة اللفظية: تعرضت للتشهير. كانت محض افتراءات، فقد رماها أحدهم بالخيانة الزوجية. أعتقد أن مثل هذه النساء عليهن التبليغ عن هذا القذف لأن هناك عقوبة شرعية (حد) ومن السهل إثبات ما وقع عليهن، ومع ذلك فأغلبهن (الضحايا) لا يفعلن ذلك". ثم زادت فقالت: "هؤلاء المعتدين تتم الإشادة بهم وتشجيعهم على ما يفعلون بسبب الأعراف الثقافية المتجذرة داخل المجتمع، على عكس الثقافات الغربية، حيث لا تسمح القوانين المدنية للناس بانتهاك مساحات وحدود بعضهم البعض. في مثل تلك المجتمعات، يهاجَم المعتدون ويلفظون من قبل مستخدمين اخرين على عكس مجتمعنا الذي يغفر أو يكافئهم حتى". وتعتقد السيدة (A4): أنه "يجب احترام النساء، ويجب تعليم الرجال احترامهن حتى في العالم الافتراضي. وان عليهم كذلك احترام المحتوى

[92] In the Arab world, there is a common gender stereotype that women should be domestic and that they belong in the kitchen or to serve their families. It is used to belittle women and their opinions.

الذي يقدمنه على الانترنت. فأنا أعرف العديد من النساء اللواتي يمكن أن يكون لديهن محتوى مهم ومفيد ووازن، غير أن الوالدين أو الزوج يمنعنهن من الوجود الرقمي حماية لهن من الاذى خاصة من قبل الرجال. هنالك قوانين، ولكن ليصبح الانترنت فضاءا امنا للجميع نحتاج ان نتعلم أن نحترم بعضنا البعض" .

وقد أشارت السيدة (A2) إلى أن المرأة السعودية تستطيع الآن تعقب المعتدين وادخالهم السجن، خصوصا بعد أن تم التأسيس لمنظومة حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية منذ حوالي السنتين (إلى حين كتابة هذه السطور). ومع ذلك فالنساء لازلن يتعرضن للعنف الرقمي لأن المعتدين مجهولون والتحرش الرقمي متاح/سهل ". وتضيف السيدة (A2): "وبالتالي يجب أن يكون هناك خط ساخن يمكن عبره التبليغ عن حالات العنف الرقمي، الذي لا يمكن الحد منه (العنف) الاّ بزيادة الوعي به وبالمواضيع التي تدخل في باب الطابوهات، وكذا خطاب الكراهية. فالمشكلة، خاصة في المملكة العربية السعودية، هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة. فعلى الرغم من تمكين المرأة السعودية وتمتيعها بحقوق لم تكن قد أدركتها من قبل، إلا أن الرجال لم يتقبلوا الموضوع بعد. هذا هو السبب في أن النساء هن الأكثر عرضة للعنف الرقمي."

وسجلت السيدة (A3) أهمية إنشاء منظمات حكومية وأخرى غير حكومية تعالج اشكالية العنف ضد المرأة/العنف الرقمي ضد المرأة في سياقه الاجتماعي، وبشكل فعال وسري وسهل.

اما السيدة (A5)، فقد قالت بأن النساء الشابات والفتيات يتعرضن أحيانًا للابتزاز بسبب صورهن الشخصية (بدون حجاب) التي يرسلنها عبر الإنترنت إلى شخص ما. وبسبب خوفهن من العقاب أو مما قد يطال سمعتهن من أذى إن اكتشف الناس ذلك، يقررن عدم اشراك أفراد الأسرة في الموضوع. لذا، تشجع السيدة (A5) وهي خبيرة ومن أهل الاختصاص، الآباء والامهات على بناء علاقات صحية مع بناتهم على أساس الاحترام، وتمتين أواصر التواصل والثقة لدعمهن وحمايتهن من المتربصين عبر الإنترنت. وهذا أمر محوري خاصة وأن الاتجار بالمخدرات والبشر هو في ازدياد. كما اقترحت أن تقوم المملكة العربية السعودية بتوفير اليات/ أدوات دعم لحماية الأفراد، وخاصة النساء، من الجرائم الإلكترونية/السبرانية.

ولحماية جميع الضحايا، تقترح هذه الدراسة أن تقوم منصات التواصل الاجتماعي بلعب دور أكثر استباقية منعا للعنف الرقمي ضد النساء وحماية للواتي اختبرنه. فعلى سبيل المثال، أقرت انستغرام بأن العنف الرقمي والتعليقات المسيئة هي شكل متزايد من العنف، وبالتالي حاولت توفير بيئة امنة للجميع من خلال تنبيه المستخدمين قبل تركهم أي تعليق برسالة تطلب منهم المساعدة في الحفاظ على انستغرام كمكان داعم يشمل/يتقبل الجميع. فإذا كان التعليق يحتوي على كلمات مسيئة، تطلب انستغرام من المستخدم إعادة النظر فيه قبل النشر. ويقال أن عدد التعليقات غير اللائقة قد انخفض بسبب هذه المقاربة (الرسالة المنبثقة).

الخلاصات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى سبر وضعية النساء في الفضاء الرقمي داخل المملكة العربية السعودية، واعتمدت منهجية مختلطة ضمت استبيانا كميا، ومقابلات نوعية إلى جانب مراجعة الادبيات المتاحة في الموضوع، وتحليلات الخبراء وأهل الاختصاص.

وتوصلت الدراسة إلى أن ربع النساء في المملكة قد عانين من نوع واحد على الأقل من العنف الرقمي، وأن أكثر ألوان هذا العنف شيوعا هو الإساءة اللفظية والصور غير اللائقة والمطاردة. وتبين من خلالها أن المنصات التي يشيع فيها وقوع حالات عنف رقمي هي انستغرام ثم تويتر (اكس حاليا)، وأن معظم مرتكبي هذه الجرائم هم رجال أو مجهولون غير معروفي الجنس. كما يتبين أيضا أن مصادر العنف الرقمي ضد النساء وكراهية/ازدراء المرأة هي كلها متجذرة بعمق داخل النظام الأبوي الذي يطغى على الثقافة العربية.

وبسبب هذا العنف فقد فكر ثلث الضحايا في الانتحار، بينما أصبحت الغالبية العظمى أكثر حرصا على الإنترنت. وقالت المشاركات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي أنه تم استهدافهن بسبب افكارهن أو اراء عبرن عنها على الانترنت.

كما بينت النتائج أن هناك معرفة ووعيا عاليين بالقوانين والمؤسسات التي يمكن للمرأة الرجوع إليها لطلب الحماية؛ الا انها نادرًا ما يتم استخدامها او الاستفادة منها، ويرجع ذلك أساسًا إلى ثقافة التطبيع مع العنف، وتواني الضحايا عن طلب عون السلطة. وبالرغم من أن القوانين واللوائح المؤسسية لا تتناول العنف الرقمي ضد النساء على وجه التحديد، الا أن تطبيقها وتنزيلها يمكن أن يكون أكثر نجاعة وتأثيرا في هذا الباب إذا اختار المسؤولون عن انفاذها القيام بذلك.

وأثناء إجراءنا هذه الدراسة، واجهتنا العديد من التحديات المتعلقة بمدى استعدادية وجاهزية المشاركات (في الاستبيان والمقابلات) للمشاركة والاجابة عن اسئلتنا ولعل السبب الرئيسي هو وعيهن بصرامة القوانين السيبرانية والرقابة الحكومية. وقد يكون هذا أيضًا بسبب انعدام الثقة أو مخاوف تتعلق بالسلامة، أو تهميش سابق لحقهن أو تمييز مستمر مُطَبعٌ معه مجتمعيا.

وقد تكون الرقابة الحكومية سيفًا ذا حدين يؤدي إلى فظائع ويشكل تهديدًا على سلامة المواطنين الملتزمين بالقانون. وعليه، وجب على هذه الرقابة أن تُطبق فقط عند الضرورة، وان يكون لها ما يُبررها من أجل بناء الثقة مع المواطنين، وتوفير مساحة آمنة لهم ولهن لمناقشة ما يؤثر على سلامتهم/هن النفسية. ولكل هذه الأسباب، وجب تثبيط الرقابة الخانقة/الشاملة.

ثم هنالك معضلة أخرى وهي عدم وجود مجتمع مدني نشط يعمل في هذا المجال على الأرض، أو إحصائيات رسمية حول العنف ضد المرأة في المملكة، مما يجعل من الصعب العثور على خبراء في الموضوع.

ولمكافحة العنف الرقمي ضد النساء، وبالرجوع الى المقابلات ونتائج الاستبيان، فإنه يمكن استخلاص عدد قليل من التوصيات المؤسسية (المتعلقة بالكيانات الحكومية والمؤسسات الإعلامية والمدارس) والقانونية والتقنية والاجتماعية متعلقة بالقوانين واللوائح والحملات.

ولقد تبنت السعودية تحولًا رقميًا عميقا على مستوى نمط العيش، يعترف بوجود العنف الرقمي على مستوى العالم ويُعد العدة لمواجهته. وبناءً على ذلك، تم وضع قوانين جديدة لمكافحة التهديدات السبرانية المتزايدة، بما في ذلك العنف الرقمي. إلا انه تمت خصاصٌ على مستوى تنفيذ القوانين وِفق مقاربة مساواتية او جندرية؛ ولذلك يلزم بذل المزيد من الجهود لاقتلاع الجذور الذكورية للعنف ضد المرأة وتمكين النساء حتى يستطعن التبليغ عن المعتدين والكشف عما يتعرضن له من عنف.

إضافة إلى ذلك، فالحاجة ماسة للدفع في اتجاه تمكين المرأة من خلال دورات تدريبية وتقنية في الامن والسلامة الرقميين ودمجها في المناهج التعليمية حتى تستطعن حماية أنفسهن من أي شكل من أشكال العنف والابتزاز الجنسي.

ولمكافحة الجرائم السيبرانية، كانت الحكومة السعودية من بين أوائل الدول العربية التي سارعت إلى وضع قوانين تؤطر استخدام الإنترنت وتروم تطوير اليات وأدوات التبليغ عن الانتهاكات، من قبيل التطبيق الإلكتروني الذي يسهل الوصول إليه (كلنا امن). الاّ أن النتائج قد أظهرت أن العديد من النساء لم يجدن ذلك مفيدًا دائمًا. لذا فقد وجب على المملكة تفعيل دور آلية الدعم هذه للحد من العنف المستشري ضد المرأة، وإنشاء برامج لتقديم خدمات مجانية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التربية على السلامة الرقمية، والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني. وأن تكون البداية بوضع تعريف واضح لما هو العنف الرقمي وما يستتبعه من أضرار وعواقب، وتصنيفاته المختلفة، وان يكون هذا التعريف شاملا ويتم تحديثه بشكل دوري.

علاوة على ذلك، وجب إنشاء إدارة تعنى بمختلف أشكال العنف، وتعيينُ خبراء على رأسها للتعامل مع هذه الحالات وتقديم الأرقام والإحصائيات الدقيقة التي ستسمح بمعالجة هذه الظاهرة بنجاعة، وبمراعاة خصوصا حين يكون ضحايا هذا العنف من النساء. كما أن هناك حاجة إلى برامج تثقيف موجهة لعموم الجمهور تتناول أهمية حضور المرأة في الفضاء الرقمي، وحقوقها الرقمية المكفولة، والقضايا المتعلقة بحماية الخصوصية.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، فعلى المملكة تشجيع الأفراد، بما في ذلك الباحثون والخبراء، على المشاركة في القضاء على العنف الرقمي. لذا فينبغي السماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل والمشاركة البحثية النشطة، وتشجيعها عليها. ويمكن لهذه الأنشطة المدنية/الاهلية أن تساعد في تغيير السياسات، وتثقيف الرجال بشأن المساواة، والتكافؤ بين الجنسين، والعواقب الاجتماعية المترتبة عن العنف الرقمي ضد النساء، والقطع مع مظاهر التطبيع مع العنف ضد المرأة وتغيير المواقف تجاهه، والتعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية لتنظيم حملات التوعية في هذا الشأن.

كما ان منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة انستغرام وتويتر (اكس حاليا)، والتي تقع عليها وفيها أغلب حالات العنف الرقمي، تحتاج الى تحميل المستخدمين الذين يرتكبون أي أعمال عنف المسؤولية وأن يكون لهذا عواقب ملموسة. ويجب أن تتخذ هذه المنصات تدابير ردع وتحذير ضد المخالفين المحتملين وأن يكون لديها آلية استجابة سريعة لحالات العنف التي يتم رصدها على منصاتهم، بما في ذلك تحديد المجرمين المتكررين، وحجب عناوين IP الخاصة بهم، وإدراجهم في القائمة السوداء.

ويجب عليها أيضا (منصات وسائل التواصل الاجتماعي) تنظيم حلقات دراسية على الإنترنت حول مثل هذه القضايا لتثقيف الجمهور. وعلى الدراسات حول هذا الموضوع في المستقبل ان تتناول تأثير التجربة الرقمية للمرأة على سلوكها وكيفية ردها/تعاطيها مع الاذى. فإتاحة المنح الدراسية للشباب، خاصة النساء، للدراسة في الخارج، سمحت لهم/ولهن ليس بالتعرف على ثقافات مختلفة وحسب، ولكن ايضا جعلتهم/هن يختبرون ويختبرن تحولًا رقميًا مكنهم/هن من الوصول إلى منصات ومواد غير خاضعة للرقابة.

وقد يكون مفيدا ان تتناول البحوث في المستقبل ايضا بالدرس الاختلاف في مواجهة العنف الرقمي ضد النساء انطلاقا من عامل الجغرافيا، بما يحمل هذا المحدد من تلوينات ثقافية وتباينات بين جهات البلاد المختلفة: الشرقية والجنوبية والشمالية والحجازية والنجدية.

ومن المواضيع ذات الصلة، والتي قد يكون مجديا ومفيدا تناولها في المستقبل، مدى انتشار وتأثير العنف الرقمي ضد الفتيات (دون سن 18 عامًا)، باعتبار دراستنا هاته قد تناولت من هن في سن الثامنة عشر فما فوق فقط، وجاء في نتائجها أن الفتيات قد يكن أكثر عرضة للعنف بسبب افتقارهن إلى الخبرة أو الثقة في النفس.

ونظرًا لأنه لم نتمكن من الوصول بشكل أكبر إلى المؤثرات أو اقتناعهن بالمشاركة في البحث الحالي، فقد يكون مهمًا بالنسبة للدراسات المستقبلية أن تتناول تجارب هذه الفئة مع العنف الرقمي، باعتبار اصحابها أكثر بروزا ومرئية وعرضة للأذى من غيرهن من النساء في السعودية.

إضافة إلى كل ما سبق، فمنذ أن اعادت القيادة الحالية للمملكة للمرأة السعودية العديد من حقوقها، و وفرت لها الوصول الى الكثير من الفرص التي لم تكن متاحة لها من قبل، والرجال مازلوا لم يتأقلموا مع هذه التغييرات السريعة التي جاءت من أعلى إلى أسفل. لذا فتأثير هذه التغييرات على المجتمع يحتاج إلى مزيد من البحث.

أخيراً، يمكن تنظيم حملات تحسيس وتوعية لإدانة العنف الرقمي ضد النساء والسعي الى القضاء عليه والوقاية من كل اشكاله وتثقيف المجتمع حول القوانين المتعلقة بهذه الانتهاكات، وتشجيع النساء على التبليغ عنها.